

رسائل جغرافية

١٣٦

الآثار السلبية
للمهجرة الدولية في مجتمع المواطنين
(دراسة حاله لدول مجلس التعاون الخليجي)

د. أمل يوسف العنبي الصباح

رمضان ١٤١٠ هـ
ابريل ١٩٩٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآثار السلبية
للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين
(دراسة حالة لدول مجلس التعاون الخليجي)

مقدمة :

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب الحرب العالمية الثانية تغيرات اقتصادية جذرية على أثر اكتشاف النفط وتطور إنتاجه وتزايد عوائده المالية، فبدأت حركة الهجرة الدولية منذ أواخر الأربعينات تتجه نحو هذه الدول واحدة تلو الأخرى، حتى أصبحت دول المنطقة كافة، بحلول أواخر الستينات من بين الدول المستقبلية للهجرة الدولية، وقد تزايد حجم هذه الهجرة وسرعتها مع مرور الزمن حتى أصبح حجمها يوازي سبعة ملايين نسمة في منتصف الثمانينات. وبالطبع فهذا الحجم الهائل من الهجرة الدولية المقيمة في دول المنطقة له سلبياته كما أن له إيجابياته، ولذلك حظيت دراسة الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في دول مجلس التعاون الخليجي بالكثير من الاهتمام من الباحثين والمتخصصين وغيرهم، وقد حاولت هذه الدراسات التعرض لتلك الآثار بالبحث والمعالجة، وخصوصا في الفترة الزمنية التي أعقبت خريف عام ١٩٧٣، حيث زادت سرعة موجات الهجرة بشكل أكبر مما كانت عليه في عقدي الخمسينات والستينات، في ضوء المعطيات الجديدة التي أفرزها الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات والتحليلات، إلا أنها اقتصرت بالتركيز على أحد الجوانب دون معالجة

شاملة لكافة هذه الجوانب في محاولة لفهم الظاهرة، حيث ركزت هذه الدراسات والتحليلات بشكل واضح على الآثار الإيجابية وبالتالي ظلت الآثار السلبية للهجرة الدولية في دول المنطقة دون معالجة إلا في أضيق الحدود، ومن هذا المنطلق فقد ركزت دراستنا الحالية على معالجة الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المنطقة في عقدي السبعينات والثمانينات، لما تميزت به خلال هذه الفترة بالذات من حجم هائل ومعدلات نمو سنوية مرتفعة، علاوة على ذلك، لما تميزت به من أنماط خاصة اختلفت عن تلك الأنماط التي تميزت بها بقية الهجرات التي وفدت إلى دول المنطقة في الفترة السابقة من جانب، أو بقية الهجرات الدولية المعاصرة من جانب آخر.

بناء على ما سبق يهدف هذا البحث إلى التعرف على الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى التعرف أيضا على مدى عمق هذه الآثار السلبية في مجتمع المواطنين في كل دولة على حدة بقدر المستطاع، وبحسب توافر البيانات المتاحة، من أجل المقارنة بين مجتمعات المواطنين في هذه الدول.

أما بالنسبة لخطة الدراسة فقد قسمناها إلى أربعة أقسام رئيسية يتناول كل منها معالجة أثر من الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المنطقة، حيث يتناول القسم الأول منها أثر الهجرة الدولية في حجم القاعدة السكانية المواطنة، أما الثاني فيتناول أثر الهجرة الدولية في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة، يليها بعد ذلك القسم الثالث ويتناول أثر الهجرة الدولية في انتشار ظاهرة الخادومات والمربيات الأجنيات بين الأسر المواطنة، أما القسم الرابع والأخير فيتناول أثر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الاجتماعية الحكومية الأساسية.

ومما هو جدير بالذكر أن الإطار الجغرافي للدراسة اقتصر على دول مجلس التعاون الخليجي فقط وهي : المملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ودولة قطر ، ودولة البحرين ، وسلطنة عُمان ، من بين الدول العربية المستقبلية للهجرة الدولية ، نظرا للطبيعة المتماثلة لأوضاع السكان والقوى العاملة فيها من جانب ، ونظرا لمحدودية قاعدة البيانات المتاحة من جانب آخر ، وكذلك فإن دراسة الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في دول المنطقة قد اقتصر على مجتمع المواطنين فقط بسبب أن مجتمع غير المواطنين يتشكل من نماذج سكانية غير متجانسة من جانب وغير مستقرة من جانب آخر .

١ - أثر الهجرة الدولية في حجم القاعدة السكانية المواطنة :

إن من أبرز الآثار الديموجرافية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي ذلك الأثر الذي أدى إلى التغير الجذري في حجم القاعدة السكانية المواطنة ، خاصة في عقدي السبعينات والثمانينات حين تعاضم حجم الهجرات الدولية الوافدة إلى دول المنطقة بسبب تصاعد أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ .

ولكي نتتبع دراسة الأثر الديموجرافي السلبى للهجرة الدولية على حجم القاعدة السكانية المواطنة لا بد من أن نتعرف على الوضع الديموجرافي للسكان المواطنين في دول المنطقة في فترة ما قبل النفط ، حيث كانت مجتمعات هذه الدول في ذلك الوقت تتكون من جيوب مشتتة من السكان تتواجد في البوادي أو في المدن الساحلية الصغيرة ، وكان الاتصال بين هذه المجتمعات في هاتين البيئتين المختلفتين على أذن مستوى ، أما الوضع الديموجرافي لها فقد تميز بارتفاع معدلات المواليد يقابله معدلات وفيات عالية جدا ، ولذلك فقد كان متوسط العمر المتوقع للسكان يتراوح ما بين (٣٠ - ٤٠) سنة ، علاوة على ذلك فقد

ارتبط هذا الوضع الديموجرافي بانخفاض مستوى المعيشة وبكثافة سكانية منخفضة جدا قدرت في ذلك الوقت بـ (٤ نسمة / كم). (بشير دعبلة، نيويورك ١٩٨٦، ص ٨٩).

كما سبق يتضح أن الوضع الديموجرافي للسكان المواطنين في دول المنطقة كان يتصف بقلّة عدد السكان في فترة ما قبل النفط، بسبب أن هذه المنطقة كانت تعدّ في ذلك الوقت من المناطق الطاردة للسكان لقلّة الموارد المتاحة، فأدى هذا العامل إلى عدم توجه الهجرات الدولية إليها، وبالتالي فإنّ غالبية السكان المقيمين فيها كانوا من مواطنيها فقط.

إلا أن الوضع الديموجرافي السابق للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي لم يستمر على ما هو عليه فترة طويلة، بل سرعان ما تغير هذا الوضع تغيرا جذريا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد منذ أواخر الأربعينات حين شهدت دول المنطقة أحدث حركة دولية للهجرة العمالية. (ج. س. بيركس، و. أ. سنكلير، بيروت ١٩٨٠، ص ٥). وعلى أثر ذلك اتجه الهيكل الديموجرافي نحو التغير السريع، بسبب الأثر الحاسم لاكتشاف النفط، فبدأت هذه الدول في فتح الأبواب على مصراعيها لاستقبال الهجرة الدولية من مختلف البقاع، فأخذ عدد السكان يتزايد بشكل سريع، (محمد متولي، ومحمود أبو العلا، الكويت ١٩٨٥، ص ١٧٥).

وعلى الرغم من أن موجات الهجرة الدولية المتجهة نحو دول المنطقة قد تميزت بصغر حجمها في البداية، إلا أنه سرعان ما زادت كثافتها في عقد الخمسينات في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وفي عقد الستينات في دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة، وفي عقد السبعينات في سلطنة عمان ودولة البحرين. (رياض طبارة، نيويورك ١٩٨١، ص ٢٢).

وهكذا فقد لعب عنصر النفط وعوائده المالية دورا هاما في تحول هذه

المنطقة من منطقة طاردة للسكان كما أوضحنا في السابق، إلى منطقة جاذبة لهم، علاوة على ذلك فقد أخذ دور عنصر النفط يزداد بروزاً في جذب الهجرات الدولية نحو دول المنطقة حين انضمت هذه الدول لمنظمة البلدان المصدرة للنفط منذ إنشائها في عام ١٩٦٠. (الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٧، ص ٣٠)، فقد أسهمت هذه الدول بما يوازي نصف الحجم الكلي للنفط الذي تصدره المنظمة المذكورة، خاصة ما تسهم به كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر، علاوة على ذلك فلدى هذه الدول القسم الأعظم من الاحتياطي الثابت من النفط في العالم. (محمد عزيز، القاهرة ١٩٧٩، ص ٨).

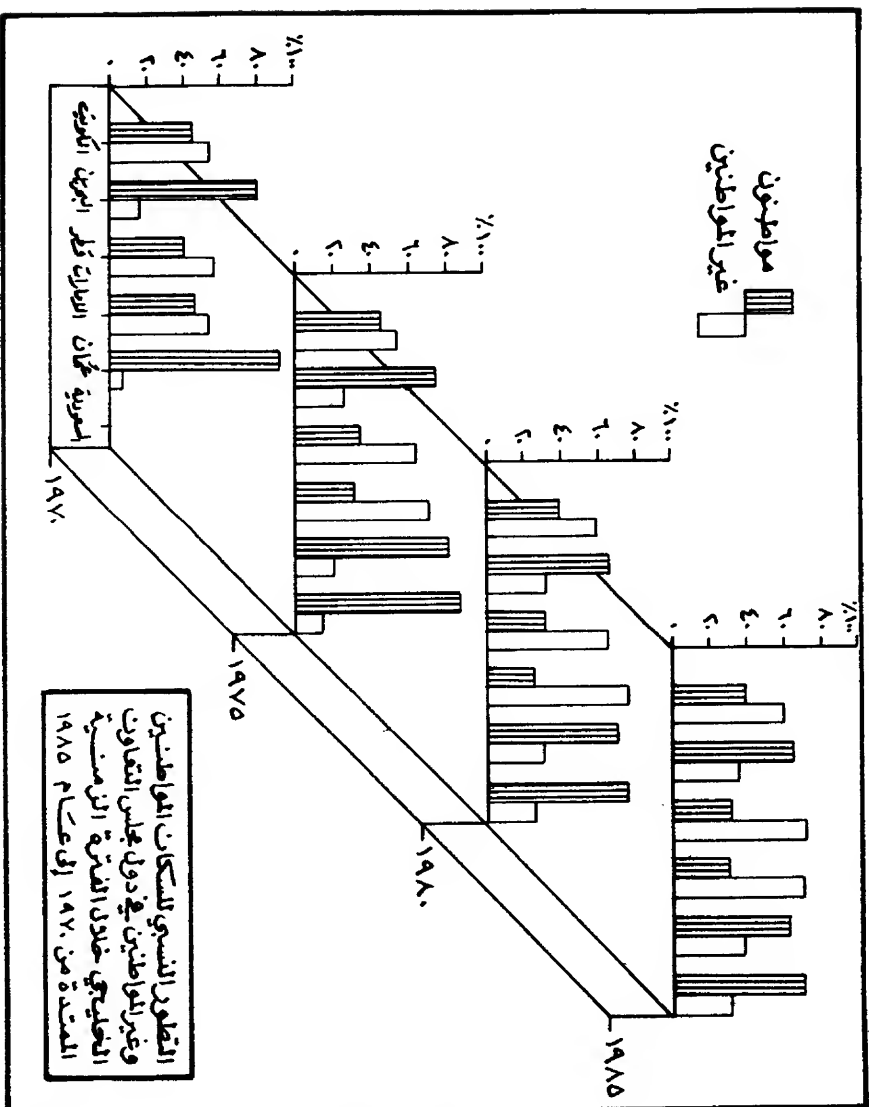
وقد أدى كل ما سبق إلى تصاعد حجم الموارد المالية المتاحة بشكل سريع وملحوظ في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة منذ عام ١٩٧٣ على أثر تصحيح أسعار النفط حين وصلت أقصى حدها مع نهاية السبعينات، وقد أدى هذا العامل إلى زيادة سرعة عمليتي التحديث والتطوير في هذه الدول، فكان من الضروري أن تعتمد دول المنطقة بدرجة كبيرة على قوة عمل وافدة للمساهمة في تكوين وتطوير جهاز إداري قادر على استيعاب جزء من إيرادات النفط لتقديم الخدمات اللازمة للسكان والعمل على تطوير هذه الخدمات، وإقامة البنية الأساسية المادية الضرورية لتوفير مستوى حياة أفضل لمجتمعات دول المنطقة. (إبراهيم سعد الدين، بيروت ١٩٨٣، ص ٣٢٨).

وهكذا بدأ الوضع الديموجرافي للسكان المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي نحو التغير منذ أواخر الأربعينات حين بدأت الهجرات الدولية بالوفود بعد اكتشاف النفط وتوافر الموارد المالية، فأثر هذا العامل بشكل رئيسي على حجم القاعدة السكانية المواطنة التي بدأت نحو الانكماش مع مرور الزمن حتى أصبحت تتسم بصغر حجمها في عقدي السبعينات والثمانينات، وبتبعتها

البيانات الواردة في الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) اللذين يوضحان التطور العددي والنسبي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي موزعين إلى مواطنين وغير مواطنين خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥ نستخلص الحقائق التالية :

أ - سجل العدد الكلي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي زيادة سريعة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، ففي حين بلغ هذا العدد حوالي عشرة ملايين نسمة في عام ١٩٧٥ ، وصل إلى حوالي سبعة عشرة مليون نسمة في عام ١٩٨٥ ، مما يدل على أن العدد الكلي للسكان في دول المنطقة حقق زيادة قدرها سبعة ملايين نسمة تقريبا خلال فترة قصيرة جدا من الزمن بلغ مداها عشر سنوات فقط ، وقد كانت نسبة إسهام السكان غير المواطنين في تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة أكبر مما يقابله لدى السكان المواطنين ، بسبب أن معدلات النمو السنوية للسكان غير المواطنين التي سجلت خلال السنوات العشر المذكورة تعد أعلى بكثير من تلك المعدلات المقابلة لها للسكان المواطنين خلال الفترة الزمنية ذاتها . (الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٦ ، ص ١٠٥) .

و كنتيجة حتمية للمؤثرات السابقة فقد تراجعت نسبة السكان المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي من (٤ , ٧٤٪) من العدد الكلي للسكان في عام ١٩٧٥ ، إلى ما نسبته (٦ , ٦٦٪) في عام ١٩٨٠ . وقد واصلت هذه النسبة تراجعها في السنوات الخمس التالية للعام المذكور ، حتى وصلت في عام ١٩٨٥ إلى ما نسبته (٣ , ٦٠٪) ، مما يشير إلى تراجع حجم القاعدة السكانية المواطنة بشكل مطرد من عام إلى آخر . بحيث ما أن حل عام ١٩٨٥ حتى أصبحت هذه النسبة توازي ثلاثة أخماس العدد الكلي للسكان في دول المنطقة فقط ، في حين أن الخمسين المتبقين هما من نصيب السكان غير المواطنين في العام المذكور .



شكل رقم (١)

كما سبق يتضح مدى الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المنطقة ككل حيث أدت هذه الهجرة إلى صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة في هذه الدول.

ب - ويبرز مدى عمق الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أوضح لو تناولنا دراسة هذا الأثر في مجتمع المواطنين في كل دولة على حدة، حيث يصل إلى أقصى مدى له في ثلاث دول من دول المنطقة وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت، بحيث تحولت المجتمعات المواطنة في هذه الدول الثلاث إلى أقليات داخل أوطانها، والدليل على ذلك أن نسبة السكان المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة تناقص بشكل ملحوظ خلال الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ كما يلي: (٠، ٤٦، ٣٠، ٠ . ٢٥، ٠ . ٢٦٪) من المجموع الكلي للسكان بالدولة في الأعوام الأربعة المذكورة على التوالي، مما يدل على أن نسبة السكان المواطنين أصبحت تشكل ما يوازي الربع فقط منذ مطلع الثمانينات، في حين شكل السكان غير المواطنين نسبة قدرها (٠، ٧٤٪)، مما يدل على أن غالبية سكان الدولة هم من السكان غير المواطنين. وما ذكرناه حيال دولة الإمارات العربية المتحدة ينطبق كلية على الوضع الخاص بالسكان المواطنين في دولة قطر، حيث تناقصت نسبة هؤلاء السكان من (٢، ٤٢٪) في عام ١٩٧٠ إلى ما نسبته (٠، ٢٧٪) فقط في عام ١٩٨٥، مما يشير بشكل واضح إلى مدى صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة في دولة قطر وبالمقابل فإن غالبية سكان الدولة هم من غير المواطنين، حيث شكلوا نسبة قدرها (٠، ٧٣٪) في العام المذكور. أما الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في حجم القاعدة السكانية المواطنة في دولة الكويت فقد كان أقل حدة مما هو عليه في دولتي الإمارات العربية المتحدة

وقطر، حيث بلغت نسبة السكان المواطنين ما مقداره (٠, ٤٧٪) في عام ١٩٧٠، ثم اتجهت هذه النسبة نحو التناقص التدريجي من عام إلى آخر حتى وصلت إلى ما نسبته (١, ٤٠٪) في عام ١٩٨٥، مما يدل على أن السكان المواطنين أصبحوا في فترة منتصف الثمانينات يشكلون خمسي العدد الكلي للسكان بالدولة فقط، في حين أن النسبة المتبقية وقدرها (٩, ٥٩٪) هي من نصيب السكان غير المواطنين في الفترة الزمنية المذكورة، أي أنهم يشكلون غالبية سكان الدولة.

إن ما سبق ذكره يشير بوضوح إلى مدى عمق الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في الدول الثلاث المذكورة، فقد اتسمت القاعدة السكانية المواطنة بصغر حجمها حتى بات معها المواطنون أقلية داخل أوطانهم، خاصة منذ مطلع السبعينات، وزاد عمق هذا الأثر بشكل أكبر في الثمانينات، بعد أن وصلت نسبة السكان غير المواطنين في هذه الدول الثلاث إلى أحجام خيالية، فشكلوا بذلك غالبية سكان هذه الدول.

جـ - أما مدى عمق الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في بقية دول مجلس التعاون الخليجي وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة البحرين، فهو أقل حدة بكثير مما وجدناه في حالة الدول الثلاث السابقة، حيث بلغت نسبة السكان المواطنين في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٥ ما مقداره (٨, ٨٦٪) من العدد الكلي للسكان في المملكة، إلا أن هذا القدر من النسبة قد تناقص من عام إلى آخر حتى وصل في عام ١٩٨٠ إلى ما مقداره (٢, ٧٥٪)، ثم واصل تناقصه في السنوات الخمس التالية للعام المذكور حتى بلغ ما مقداره (٣, ٦٩٪) في عام ١٩٨٥، وفي سلطنة عمان بلغت هذه النسب

كما يلي (٠, ٨٠, ٠, ٧٠, ٣, ٦٣٪) من العدد الكلي للسكان في السلطنة في السنوات الثلاث المذكورة على التوالي، وفي دولة البحرين تناقصت أيضا هذه النسبة كما يلي: (٨, ٧٥, ٠, ٦٨, ٥, ٦٣٪) من العدد الكلي للسكان في الدولة في السنوات الثلاث المذكورة أيضا على التوالي، وبذلك تشير كافة النسب السابقة إلى مدى عمق الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في هذه الدول، حيث وصل هذا الأثر إلى أدناه في المملكة العربية السعودية في فترة منتصف الثمانينات، بسبب أن نسبة السكان المواطنين وصلت إلى أقصاها إذ شكلت ما يوازي ثلثي العدد الكلي للسكان في المملكة، في حين زادت حدة هذا الأثر قليلا في حالة كل من سلطنة عمان ودولة البحرين، حيث وصلت هذه النسبة إلى ما يوازي ثلاثة أخماس العدد الكلي للسكان في كل منها في الفترة الزمنية المذكورة، وعلى الرغم من أن الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في هذه الدول الثلاث يعد أخف حدة عما هو عليه في كل من دولة الإمارات وقطر والكويت، إلا أن الخطورة تكمن هنا في أن هذه النسب آخذة نحو التناقص السريع خلال السنوات العشر المذكورة كما أوضحنا، وبالتالي فإنه في حالة استمرار تناقصها مستقبلا بنفس المعدل، ففي هذه الحالة ستتحول المجتمعات المواطنة في هذه الدول الثلاث إلى أقليات داخل أوطانها كما هو الوضع عليه في الدول الثلاث السابقة.

والخلاصة أن الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي يعد واضحا جدا، حيث تحولت هذه المجتمعات إلى أقليات داخل أوطانها، وعلى الرغم من أن مدى هذا الأثر اختلف من دولة إلى أخرى، حيث وصل إلى أقصاه في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت ثم خفت حدته في سلطنة عمان ودولة البحرين حتى وصل إلى أدنى حد له في المملكة العربية السعودية، إلا أن الدول الثلاث

الأخيرة بدأت منذ مطلع الثمانينات تحذو حذو الدول الثلاث الأولى في ظاهرة تحول مجتمعاتها المواطنة إلى أقليات داخل أوطانها.

٢ - أثر الهجرة الدولية في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة :

أما الأثر الديموجرافي السلبي الثاني للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمثل في ذلك الأثر الذي كانت له انعكاساته السلبية الواضحة على حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة، ويعد هذا الأثر أكثر خطورة من الأثر الديموجرافي الأول الذي تناولناه بالدراسة قبل قليل، خاصة أنه أدى إلى عجز واضح في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة من جانب، وأدى أيضا إلى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها، خاصة غير المنتجة منها من جانب آخر، وبالتالي فقد أدى هذان العاملان إلى عدم تمكن القوى العاملة المواطنة من اللحاق بمسيرة النمو الاقتصادي السريعة التي شهدتها دول المنطقة منذ اكتشاف النفط فيها، والتي زادت سرعتها منذ منتصف السبعينات، فتزايد على أثر ذلك حجم هذا العجز، علاوة على ذلك ما أن حل منتصف الثمانينات حتى وصل حجم العجز الذي تعاني منه القوى العاملة المواطنة إلى حد باتت معه أقلية يقابلها أكثرية من القوى العاملة غير المواطنة.

وعلى الرغم من أن تواجد القوى العاملة غير المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي ومشاركتها في النشاط الخدمي والإنتاجي كانا عاملين حاسمين في تحقيق تلك الطفرة الهائلة في مستوى المعيشة والخدمات التي تتمتع بها مجتمعات دول المنطقة، وفي إقامة منشآتها ومرافقها ووحداتها الاقتصادية، إلا أن الاعتماد الكبير جدا على قوة العمل غير المواطنة بالشكل الذي سنوضحه فيما بعد، لم يؤد إلى تنمية حقيقية في إطار المجتمع بصفة عامة، أو بالنسبة إلى القوى

العاملة المواطنة بصفة خاصة، رغم الطفرة الكبيرة في التعليم وانتشاره، وتحسن وتطور المستوى الصحي في هذه المجتمعات. (إبراهيم سعد الدين، بيروت ١٩٨٣، ص ٣٣٠).

ولكي نتلمس مدى الأثر السلبي للهجرة الدولية في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة سنستعين بالبيانات الواردة في الجدول رقم (٢)، والشكل رقم (٢) ومنها نستخلص الحقائق التالية :

أ - حقق العدد الكلي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي زيادة سريعة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥، ففي حين بلغ هذا العدد في عام ١٩٧٥ ما مقداره (٣، ٢٨٩١) ألف نسمة، نجده تزايد بشكل سريع في السنوات الخمس التالية للعام المذكور حتى وصل إلى (١، ٤٧٤٩) ألف نسمة في عام ١٩٨٠، مما يدل على أن الحجم الكلي للقوى العاملة في دول المنطقة قد تضاعف تقريبا خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين، وهي فترة قصيرة جدا لم يزد مداها على خمس سنوات فقط، وقد تم تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة، بسبب أن الفترة الزمنية المذكورة شهدت أحداثاً وتطورات اقتصادية هامة نذكر في مقدمتها: تصحيح أسعار النفط في عام ١٩٧٣ كما ذكرنا في السابق، وقد كان لهذا الحدث دوره الواضح بمرور هذه الدول خلال تلك الفترة بفورة من النمو الاقتصادي وإرساء وتكملة البنى التحتية. (الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٦، ص ١٠٥).

علاوة على ما سبق فقد استمر تزايد العدد الكلي للقوى العاملة من عام إلى آخر، وما أن حل عام ١٩٨٥ حتى وصل عددها إلى (٢، ٦٢١٢) ألف نسمة، مما يدل على أن العدد الكلي للقوى العاملة في دول المنطقة وصل إلى ما يربو على الستة ملايين نسمة في فترة منتصف الثمانينات.

جدول رقم (٢)

تطور توزيع القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي بحسب الجنسية
للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، (١)

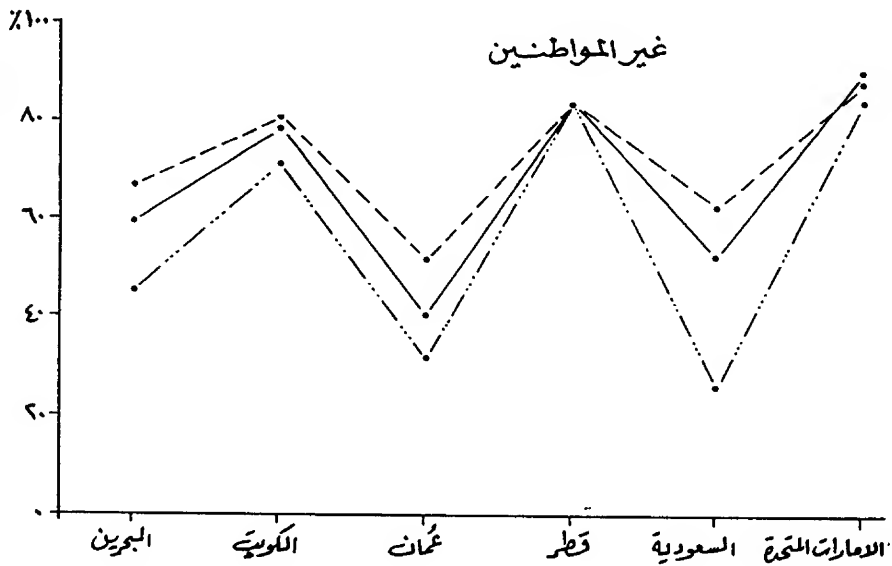
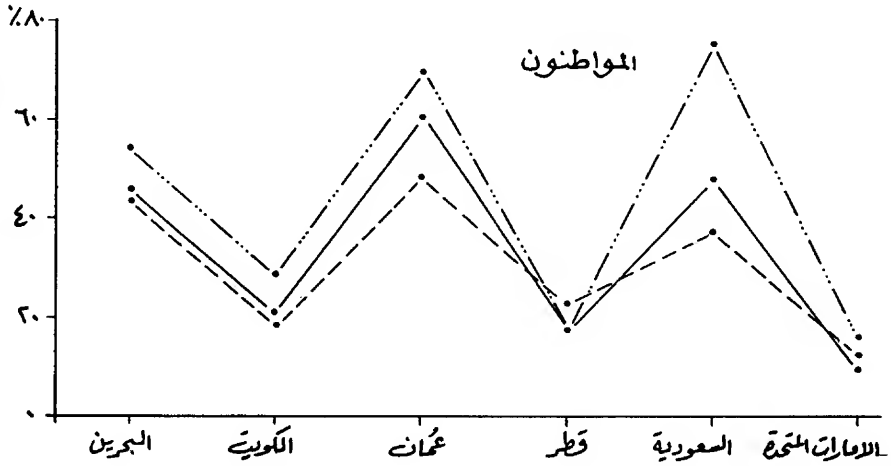
(بالآلف)

نسبة المواطنين إلى مجموع القوى العاملة	١٩٨٥			١٩٨٠			١٩٧٥			السنة والجنسية الدولة
	١٩٨٠	١٩٧٥	المجموع	غير المواطنين	المواطنون	المجموع	غير المواطنين	المواطنون	المجموع	
١٩٨٥										
٤٢٣,٦	٤٥,٥	٥٤,٥	٢٠٣,٣	١١٤,٧	٨٨,٦	١٣٥,٥	٧٣,٩	٦١,٦	٨٥,١	البحرين
١٩,٤	٢١,٧	٢٩,٨	٦٧١,٥	٥٤١,٢	١٣٠,٢	٥٠١,١	٣٩٢,٦	١٠٨,٥	٣١٠,٠	الكويت
٤٨,٢	٦٠,٠	٦٨,٩	٣٦٩,٠	١٩١,٠	١٧٨,٠	٢٨٠,٠	١١٢,٠	١٦٨,٠	٢٢٥,٠	عمان
٢٣,٥	١٧,٤	١٧,٠	١٠٢,٠	٧٨,٠	٢٤,٠	٩٥,٦	٧٩,٠	١٦,٦	٦٨,٧	قطر
٣٧,٣	٤٧,٣	٧٤,٨	٤٣٤٢,١	٢٧٢١,٠	١٦٢١,١	٣٢١٢,٧	١٦٩٤,٠	١٥١٨,٧	١٩٢٣,٧	السعودية
١٢,٤	١٠,٣	١٦,٠	٥٣٥,٣	٤٦٠,٠	٦٥,٣	٥٢٤,٧	٤٧٠,٨	٥٣,٩	٢٧٨,٨	الإمارات المتحدة
٣٤,٠	٤١,٠	٦٢,٠	٦٢١٣,٢	٤١٠٥,٩	٢١٠٧,٣	٤٧٤٩,٦	٢٨٢٢,٣	١٩٢٧,٣	٢٨٩١,٣	المجموع

١ - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المربع السابق، جدول رقم (٤/٥)، ص ٢٤٨.

التطور النسبي للقوى العاملة في دول مجلس
التعاون الخليجي خلال الفترة الزمنية الممتدة
من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥

١٩٧٥
١٩٨٠
١٩٨٥ - - - -



شكل رقم (٢)

ب - بلغ الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة عددا قدره (١٧٨٩, ٩) ألف نسمة في عام ١٩٧٥ ، مشكلا بذلك نسبة قدرها (٠, ٦٢٪) من العدد الكلي للقوى العاملة في دول المنطقة، مما يدل على أن الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة شكل ما يوازي ثلاثة أخماس المجموع الكلي للقوى العاملة في دول المنطقة في العام المذكور، في حين أن الخمسين المتبقين أسهمت بهما القوى العاملة غير المواطنة . علاوة على ذلك فبعد مضي خمس سنوات فقط من العام المذكور زاد العدد الكلي للقوى العاملة المواطنة فبلغ ما مقداره (٣, ١٩٢٧) ألف نسمة في عام ١٩٨٠ ، أي بنسبة قدرها (٠, ٤١٪) فقط، وعلى الرغم من تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة، إلا أن الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة تراجع بنسبة قدرها (٠, ٢١٪) عما كانت عليه في عام ١٩٧٥ ، وهي بالطبع تعد نسبة تراجع كبيرة جدا، خاصة أنها تحققت خلال فترة زمنية قصيرة لم يزد مداها على خمس سنوات فقط، وهي السنوات الفاصلة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

وعلى الرغم من استمرار تزايد العدد الكلي للقوى العاملة المواطنة في دول المنطقة في السنوات الخمس التالية لعام ١٩٨٠ ، بحيث ما أن حل عام ١٩٨٥ حتى وصل عددها إلى (٣, ٢١٠٧) ألف نسمة، إلا أن نسبتها اتجهت نحو التناقص حيث بلغت (٠, ٣٤٪) فقط من العدد الكلي للقوى العاملة في دول المنطقة، مما يدل على أن حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة قد استمر في تراجعه في السنوات الخمس الفاصلة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ حتى وصلت نسبة إسهامها ما يوازي الثلث فقط من المجموع الكلي للقوى العاملة في دول المنطقة، في حين أن الثلثين المتبقين أسهمت بهما القوى العاملة غير المواطنة في فترة منتصف الثمانينات .
والخلاصة أن الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية بدا واضحا تماما

على ضآلة الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة بعد أن تراجع ذلك الدور بشكل سريع في السنوات العشر التي تناولتها الدراسة، وبالتالي فقد تصاعد الدور الذي تؤديه القوى العاملة غير المواطنة خلال الفترة الزمنية المذكورة، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقبه الخطيرة بالنسبة لتنمية القوى العاملة المواطنة على المدى الطويل. (Birks, G.S. and Sinclair, COAO Geneva, 1979). خاصة أن حجم العجز في الدور الذي تؤديه هذه القوى يعد كبيرا جدا.

ج - وعلى الرغم من أن الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في دول المنطقة يعد عميقا جدا، خاصة أن هذه الدول أصبحت تعاني من مشكلة العجز الهائل في الدور الذي تؤديه هذه القوى، إلا أن هذا الحجم من العجز يختلف مداه من دولة إلى أخرى، حيث وصل إلى أقصى حد له في دولة الإمارات العربية المتحدة، وما يؤكد ذلك أن حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في عام ١٩٨٥ بلغ نسبة قدرها (٤, ١٢٪) فقط من العدد الكلي للقوى العاملة في الدولة، مما يدل على مدى العجز الهائل الذي تعاني منه دولة الإمارات العربية المتحدة في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة. وفي دولة الكويت تخف حدة هذا العجز قليلا، حيث بلغ حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في عام ١٩٨٥ نسبة قدرها (٤, ١٩٪) فقط، مما يدل على أن نسبة هذا الدور توازي الخمس فقط من العدد الكلي للقوى العاملة بالدولة، وفي دولة قطر تزداد هذه النسبة قليلا عما هو عليه في دولتي الإمارات العربية المتحدة والكويت، حيث بلغت ما مقداره (٥, ٢٣٪) فقط.

والخلاصة أن الدول الثلاث سابقة الذكر تعاني - جميعها - من عجز واضح جدا في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في فترة منتصف

الثمانينات، حتى بات اعتمادها الكلي تقريبا ينصب على ذلك الدور الذي تؤديه القوى العاملة غير المواطنة.

د - أما الوضع بالنسبة للدول الثلاث المتبقية وهي المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وسلطنة عمان فهو مختلف تماما عما وجدناه في الدول الثلاث سابقة الذكر، حيث بلغ حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في الدول الثلاث المذكورة في فترة منتصف الثمانينات كما يلي: (٣٧, ٣)، (٤٣, ٦، ٤٨٪) في كل دولة على حدة على التوالي من الحجم الكلي للقوى العاملة في كل منها، مما يدل على أن حجم العجز الذي تعاني منه هذه الدول يعد أقل بكثير مما وجدناه في حالة كل من دولة الإمارات ودولة الكويت ودولة قطر، ومما هو جدير بالذكر أن حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وسلطنة عُمان كان أكبر بكثير في فترة منتصف السبعينات عما هو عليه في فترة منتصف الثمانينات، بسبب ما حدث من تراجع سريع في الدور الذي تؤديه هذه القوى في السنوات العشر الفاصلة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥، كنتيجة حتمية لتزايد كثافة موجات الهجرة الدولية إلى دول المنطقة خلال هذه الفترة، وقد بدا هذا التراجع واضحا جدا في المملكة العربية السعودية التي تضم حوالي ثلثي الحجم الكلي للقوى العاملة غير المواطنة في دول المنطقة في فترة منتصف الثمانينات.

والخلاصة فإنه يتبين مما سبق ذكره أن كافة دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت تعاني من عجز واضح في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في فترة منتصف الثمانينات، وعلى الرغم من ذلك فقد تفاوت حجم هذا العجز من دولة إلى أخرى، حيث وصل إلى أقصاه في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم تقل حدته تدريجيا في دولة الكويت، ثم في دولة قطر ثم في المملكة العربية السعودية ثم في دولة البحرين، وأخيرا يصل إلى أدناه في سلطنة عُمان، وعلى

الرغم من أن سلطنة عُمان سجلت أدنى قدر من العجز بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن حجم الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في السلطنة وصل إلى أقل من النصف في فترة الثمانينات، مما يؤكد على مدى هيمنة القوى العاملة غير المواطنة في كافة دول المنطقة.

علاوة على ما سبق لم يتوقف الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية عند هذا الحد من العجز الواضح في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك، فقد أدى هذا الأثر إلى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها، وبالتالي انصرفهم الكلي عن العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة المنتجة منها، ولكي نتلمس أي القطاعات الاقتصادية التي تتوجه إليها القوى العاملة المواطنة، سنستعين ببيانات الجداول (٣، ٤، ٥، ٦) والشكلين (٣، ٤) ومنها نستنتج ما يلي:

أ - تتوجه القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل واضح جدا نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات، وعلى الرغم من ذلك إلا أن نسبة هذا التوجه تختلف من دولة إلى أخرى من دول المنطقة، فهي تصل إلى أقصاها في ثلاث من هذه الدول هي: الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، حيث وصلت نسبة هذا التوجه في فترة منتصف الثمانينات إلى ما يوازي ثلاثة أرباع الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة في كل منها، فكان لهذا العامل أثره الواضح في انصراف القوى العاملة المواطنة في هذه الدول الثلاث عن العمل في القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما يدل على أن دور القوى العاملة المواطنة يعد هامشيا في هذه القطاعات، خاصة في قطاعي النفط والصناعات الثقيلة، وضئيلا جدا في قطاع التجارة، أما دورهم في بقية القطاعات الاقتصادية المنتجة فهو شبه معدوم. (علي الكواري، الكويت ١٩٨٣، ص ٢٢).

جدول رقم (٣)
نسبة تركيز القوى العاملة بدولة الكويت بحسب القطاع الاقتصادي
والجنسية في عام ١٩٨٦^(١)

الجنسية القطاع		المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	٢٨٢٨	٢,١	١,٩	١٠٨٩٠	١,٩	١٣٧١٨	١,٩
المناجم والمحاجر	٢٧٤٨	٢,٠	٠,٨	٤٧٩٦	٠,٨	٧٥٤٤	١,١
الصناعات التحويلية	٥٢٦٤	٣,٨	٨,٤	٤٨٣٤٩	٨,٤	٥٣٦١٣	٧,٥
الكهرباء والغاز والماء	١٥٩٢	١,٢	١,١	٦٢٢٧	١,١	٧٨١٩	١,١
التشييد والبناء	١٥٥٢	١,١	٢٢,٤	١٢٨٩١٩	٢٢,٤	١٣٠٤٧١	١٨,٣
التجارة	٦٧٦٥	٤,٩	١٢,٨	٧٣٣٧٦	١٢,٨	٨٠١٤١	١١,٣
النقل والتخزين	٨٢٨٨	٦,٠	٥,٤	٣١١١٣	٥,٤	٣٩٤٠١	٥,٥
المواصلات	٤٤٥٦	٣,٢	٣,١	١٧٧٩٥	٣,١	٢٢٢٥٢	٣,١
التمويل وخدمات الأعمال	١٠٣٧٤١	٧٥,٦	٤٤,٠	٢٥٢٨٩٩	٤٤,٠	٣٥٦٦٤٠	٥٠,١
الخدمات							
المجموع	١٣٧٢٣٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٧٤٣٦٥	١٠٠,٠	٧١١٥٩٩	١٠٠,٠

United Nations, op. cit. p. 113.

— النسب حسب.

جدول رقم (٤)
نسبة تركيز القوى العاملة بدولة قطر بحسب القطاع الاقتصادي
والجنسية في عام ١٩٨٦^(١)

القطاع / الجنسية		المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	١٤	٠,١	٢٨٩	٠,٢	٣,٣	٠,٢	
المناجم والمحاجر	٩٨٧	٤,٩	٥٤٩٨	٣,١	٦٤٨٥	٣,٣	
الصناعات التحويلية	٤٨٥	٢,٤	٢٦٦٣٤	١٥,٢	٢٧١١٩	١٣,٩	
الكهرباء والغاز والماء	٤٠١٤	١٩,٩	٤٩٥٦	٢,٨	٨٩٧٠	٤,٦	
التشييد والبناء	١٩٣	١,٠	٣٥٢٤٢	٢٠,١	٣٥٤٣٥	١٨,١	
التجارة	١٦٣٣	٨,١	٢٨٦٥٠	١٦,٣	٣٠٢٨٣	١٥,٥	
النقل والتخزين	٩٦	٠,٥	٥٨٩٧	٣,٤	٥٩٩٣	٣,١	
والمواصلات							
التمويل وخدمات الأعمال	١٧٨	٠,٩	٧٤٩٠	٤,٣	٧٦٦٨	٣,٩	
الخدمات	١٢٥٣٧	٦٢,٣	٦٠٩٢٧	٣٤,٧	٧٣٤٦٤	٣٧,٥	
المجموع	٢٠١٣٧	١٠٠,٠	١٧٥٥٨٣	١٠٠,٠	١٩٥٧٢٠	١٠٠,٠	

1. United Nations, op. cit. p. 173.

— النسب حسب.

جدول رقم (٥)
نسبة تركيز القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة
بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية في عام ١٩٨٦^(١)

القطاع		الجنسية		المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
				العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة المناجم والمحاجر الصناعات التحويلية الكهرباء والغاز والماء التشييد والبناء التجارة النقل والتخزين والمواصلات التمويل وخدمات الأعمال الخدمات		٤٥٨٤	٥,٨	٣٩٥٤٠	٤,٩	٤٤١٢٤	٥,٠		
		١٣٥٠	١,٧	١٦٧٥٠	٢,١	١٨١٠٠	٢,٠		
		٨٩٥	١,١	٥٦١٣٤	٦,٩	٥٧٠٢٩	٦,٤		
		٢١٢٥	٢,٧	١٥١١٤	١,٩	١٧٢٣٩	١,٩		
		١٢٦٥	١,٦	٢١٩٧٣٨	٢٧,٠	٢٢١٠٠٣	٢٤,٨		
		٥٤٩٤	٧,٠	١١٥٧٨٤	١٤,٢	١٢١٢٧٨	١٣,٦		
		٣٠٨١	٣,٩	٦٢٨١٥	٧,٧	٦٥٨٩٦	٧,٤		
		١٥٧٦	٢,٠	٢٦٢٥٥	٣,٢	٢٧٨٣١	٣,١		
		٥٨٠٣٩	٧٤,٠	٢٦٠٤٠٨	٣٢,٠	٣١٨٤٤٧	٣٥,٧		
المجموع		٧٨٤٠٤	١٠٠,٠	٨١٢٥٣٧	١٠٠,٠	٨٩٠٩٤١	١٠٠,٠		

1. United Nations, op. cit. p. 233.

— النسب حسب

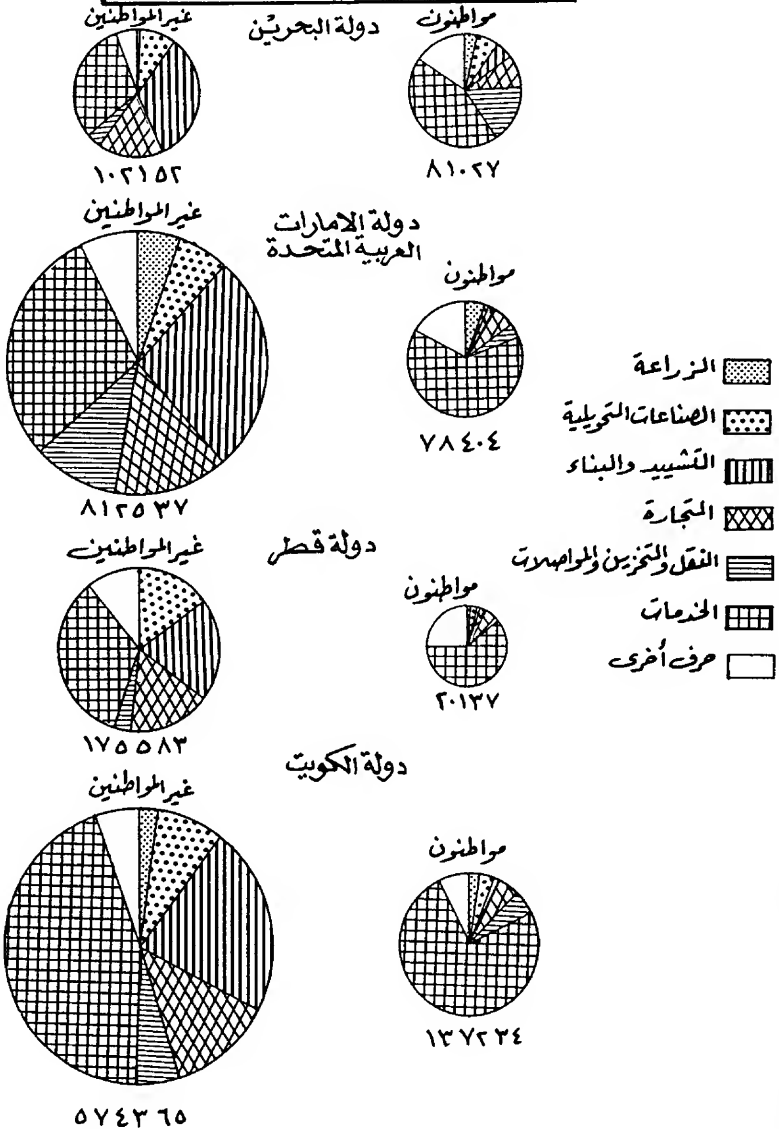
جدول رقم (٦)
نسبة تركيز القوى العاملة بدولة البحرين
بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية في عام ١٩٨٦^(١)

الجنسية القطاع		المواطنون		غير المواطنين		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة المناجم والمحاجر الصناعات التحويلية الكهرباء والغاز والماء التشييد والبناء التجارة النقل والتخزين والمواصلات التمويل وخدمات الأعمال الخدمات		٢٧٧٤	٣,٤	٨٨٠	٠,٩	٣٦٥٤	٢,٠
		٤٩٥٢	٦,١	١٤٢٢	١,٤	٦٣٧٤	٣,٥
		٥٣٠٢	٦,٥	٩٠٦٢	٨,٩	١٤٣٦٤	٧,٨
		٢٥٥٢	٣,١	١٣١٧	١,٣	٣٨٦٩	٢,١
		٤٠٥٦	٥,٠	٣٤٣٨٨	٣٣,٧	٣٨٤٤٤	٢١,٠
		٧٩٢٩	٩,٨	١٦٧٠٥	١٦,٤	٢٤٦٣٤	١٣,٤
		١٣٠٢٤	١٦,١	٤٢١٢	٤,١	١٧٢٣٥	٩,٤
		٥١٣٦	٦,٣	٢٥٥٧	٢,٥	٧٦٩٣	٤,٢
		٢٣٥٣٠٢	٤٣,٦	٣١٦٠٩	٣٠,٩	٦٦٩١١	٣٦,٥
		٨١٠٢٧	١٠٠,٠	١٠٢١٥٢	١٠٠,٠	١٨٣١٧٩	١٠٠,٠
المجموع							

1. United Nations, op. cit. p. 13.

— النسب حسب

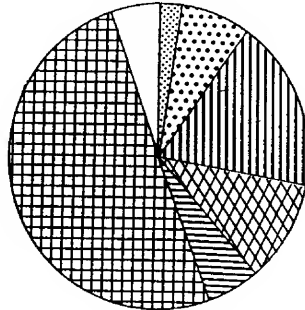
نسبة تركيز القوى العاملة للمواطنة وغير المواطنة
في القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت
والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر عام ١٩٨٦.



شكل رقم (٢)

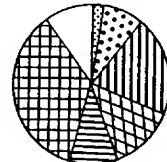
نسبة تركيز القوى العاملة الاجمالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر في عام ١٩٨٦.

دولة الكويت



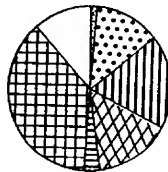
٥٩٩ و ٧١١

دولة البحرين



١٧٩ و ١٨٣

دولة قطر



٧٢٠ و ١٩٥

الزراعة

الصناعات التحويلية

التشييد والبناء

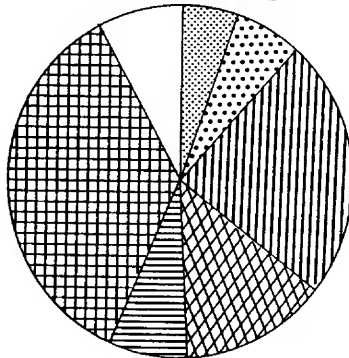
التجارة

النقل والتخزين والمواصلات

الخدمات

حرف أخرى

دولة الامارات العربية المتحدة



٩٤١ و ٨٩٠

شكل رقم (٤)

ب - وتبرز بيانات الجداول والشكلان المذكوران أيضاً أن الوضع في دولة البحرين يختلف كلية عما هو عليه الحال في الدول الثلاث السابقة، حيث تتوجه القوى العاملة المواطنة فيها نحو العمل في قطاع الخدمات، ولكن بشكل تقل حدته عما وجدناه في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر، إذ بلغت هذه النسبة (٦, ٤٣٪) من الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة في الدولة في فترة منتصف الثمانينات، أما بقية النسبة وقدرها (٤, ٦٥٪) فتتوجه نحو ممارسة العمل في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يضيفي على القوى العاملة المواطنة في دولة البحرين طابعاً خاصاً يتميز بتنوع خصائصها الاقتصادية.

ج - يعد الوضع في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان مختلفاً أيضاً عن الوضعين السابقين اللذين تميزت بهما القوى العاملة المواطنة في الدول الأربعة سابقة الذكر، ففي هاتين الدولتين نجد أن القوى العاملة المواطنة تتوجه بشكل ملحوظ نحو ممارسة العمل في قطاع الزراعة، حيث وصلت هذه النسبة في المملكة العربية السعودية في فترة منتصف السبعينات إلى ما يوازي نصف الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة في المملكة، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، ففي الفترة الزمنية التالية لعام ١٩٧٥ اتجهت هذه النسبة نحو التراجع السريع حتى وصل حجمها بعد عشر سنوات، أي في فترة منتصف الثمانينات إلى ما يوازي خمس الحجم الكلي للقوى العاملة المواطنة في المملكة. (الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٦، ص ١٢٥)، وقد سجل هذا القدر الكبير من التراجع خلال السنوات العشر الفاصلة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥، بسبب زيادة نسبة توجه القوى العاملة المواطنة في المملكة نحو العمل في القطاع الحكومي، خاصة بعد التوسع الكبير الذي حدث في المجال التعليمي، فأدى ذلك العامل إلى إمكانية القوى العاملة المواطنة المحافظة على نسبة

مرتفعة من العمالة في الأجهزة الحكومية . (محمد العوض جلال الدين ،
الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٦ ، ص ٧٣) .

د _ أما في سلطنة عمان فما زالت نسبة توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة
العمل في القطاع الزراعي تعد مرتفعة جداً في فترة منتصف الثمانينات ،
حيث بلغت هذه النسبة حوالي (٥٠٪) من الحجم الكلي للقوى العاملة
المواطنة في السلطنة ، مما يدل على أن خرفة الزراعة ما تزال الحرفة
الأساسية لمعظم السكان المواطنين ، بسبب أن سلطنة عمان تعد من أكثر
دول مجلس التعاون الخليجي خصوبة و ثناء وتمثل الثروة الزراعية فيها أحد
المرتكزات الأساسية للاقتصاد القومي باعتبارها مصدراً هاماً لتوفير العديد
من الحاصلات الزراعية المتنوعة اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي . (وزارة
الإعلام ، سلطنة عمان ١٩٨٩ ، ص ٩٨) .

مما سبق يتضح أن نسبة توجه القوى العاملة المواطنة في سلطنة عمان نحو
العمل في قطاع الزراعة تعد عالية جداً بمقارنتها بما هو عليه الوضع في بقية دول
مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فبيانات الجدول
رقم (٧) والشكل رقم (٥) تشير إلى أن نسبة توجه القوى العاملة المواطنة في
السلطنة نحو العمل في قطاع الخدمات تتزايد بشكل سريع من عام إلى آخر ،
والدليل على ذلك أن عددها قد تزايد من (١٦٣٠) نسمة في عام ١٩٧٠ إلى
(٤٢٩٧٧) نسمة في عام ١٩٨٧ (مجلس التنمية ، سلطنة عمان ١٩٨٨ ،
ص ١٠٧) ، محققه بذلك نسبة زيادة قدرها (٢٥٣٧٪) خلال الفترة الزمنية
الفاصلة بين العامين المذكورين ، مما يدل على مدى سرعة تزايد توجه القوى
العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات ، خاصة أنه تضاعف
ما يزيد على خمس وعشرين ضعفاً خلال فترة زمنية قصيرة جداً يقل مداها عن
عشرين عاماً ، وعلى الرغم من ذلك فإن بيانات كل من الجدول والشكلين
المذكورين توضحان أن نسبة إسهام القوى العاملة المواطنة في قطاع الخدمات

تراجعت بشكل ملحوظ، والدليل على ذلك أن نسبة إسهامها تناقصت من (٩٣,١٪) من الحجم الكلي للقوى العاملة في القطاع المذكور في عام ١٩٧٠، إلى ما نسبته (٥٩,٥٪) في عام ١٩٨٧، أما النسبة المتبقية وقدرها (٤٠,٥٪) فقد أسهمت بها القوى العاملة غير المواطنة في العام المذكور، بسبب أن معدلات النمو التي سجلتها القوى العاملة غير المواطنة في قطاع الخدمات كانت أسرع من تلك المقابلة لها للقوى العاملة المواطنة خلال الفترة الزمنية المذكورة.

والخلاصة أن هناك توجها واضحا للقوى العاملة المواطنة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات، خاصة في فترة منتصف الثمانينات، وقد وصل هذا التوجه إلى أقصى حد له في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، ثم خفت حدته في كل من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية، ثم وصل إلى أدنى حد له في سلطنة عمان، وهذا القدر الكبير جدا من التوجه نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات يؤكد على أن الدور الفعلي لقوة العمل المواطنة في دول المنطقة في القطاعات الاقتصادية المنتجة المباشرة وغير المباشرة يعد محدودا جدا، علاوة على ذلك يدل على أن أغلب المواطنين بشكل عام يمارسون مسئوليات ثانوية بعيدا عن الوظائف الاستراتيجية والوظائف ذات المسئولية الفعلية المسيطرة، مما يؤكد على الدور الهامشي لقوة العمل المواطنة. (علي الكواري، الكويت ١٩٨٣، ص ٢٢).

مما سبق يتضح مدى عمق الأثر الديموجرافي السلبي للهجرة الدولية في الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي، وما اتسم به من عجز واضح أدى إلى هيمنة القوى العاملة غير المواطنة على كافة القطاعات الاقتصادية، مما كان له أكبر الأثر في توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في قطاع الخدمات وابتعادها بالتالي عن القطاعات الاقتصادية المنتجة.

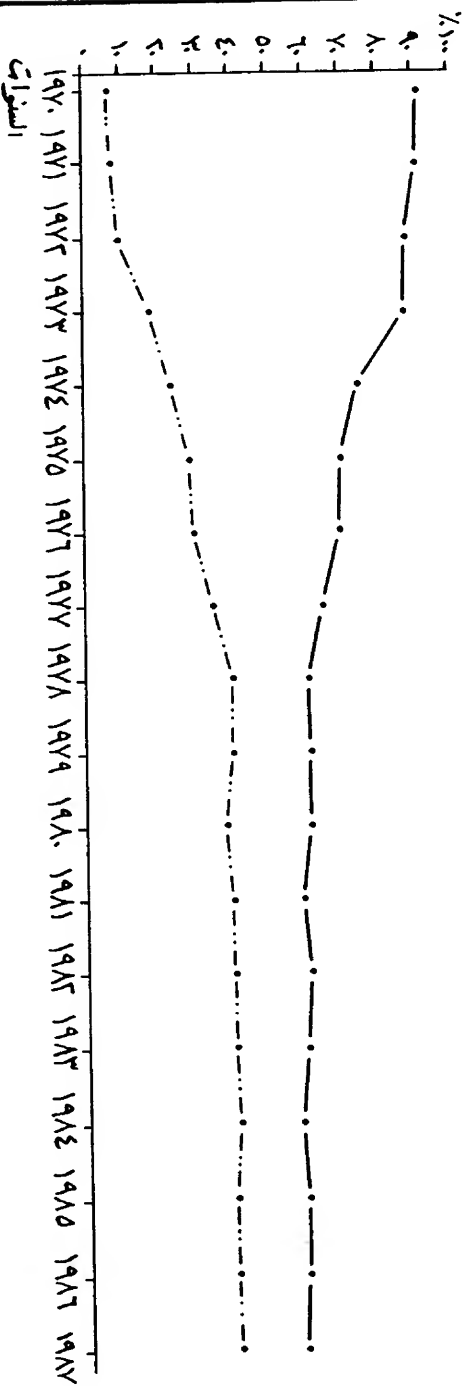
جدول رقم (٧)
التطور العددي والنسبي للقوى العاملة في القطاع الحكومي
بحسب الجنسية في سلطنة عمان خلال الفترة
من ١٩٧٠ - ١٩٨٧

الجنسية السنة	عماني	غير عماني	المجموع	النسبة المئوية للعُمانيين
١٩٧٠	١٦٣٠	١٢٠	١٧٥٠	٩٣,١
١٩٧١	٢٨٥٧	٢٥٥	٣١١٢	٩١,٨
١٩٧٢	٤٧٦٥	٥٥٣	٥٣١٨	٨٩,٦
١٩٧٣	٧٤٠٣	١٦٧٠	٩٠٧٣	٨١,٦
١٩٧٤	٩٠٣٥	٣٠٠٠	١٢٠٣٥	٧٥,١
١٩٧٥	١٣٦١٦	٥٥٠٧	١٩١٢٣	٧١,٢
١٩٧٦	١٥٦٦٨	٦٦٤٣	٢٢٣١١	٧٠,٢
١٩٧٧	١٧٢٦٩	٩٤٩٦	٢٦٧٦٥	٦٤,٥
١٩٧٨	١٨٤٦٦	١١٩٥٨	٣٠٤٢٤	٦٠,٧
١٩٧٩	٢١٢١٦	١٣٨١٤	٣٥٠٣٠	٦٠,٦
١٩٨٠	٢٣٤٤٥	١٥٣٩٥	٣٨٨٤٠	٦٠,٤
١٩٨١	٢٦٨٨٦	١٥٨٦٥	٤٣٧٥١	٦١,٥
١٩٨٢	٢٩٦٤٧	٢٠١٦٢	٤٩٨٠٩	٥٩,٥
١٩٨٣	٣٣٥٤٣	٢١٣٣٤	٥٤٨٧٧	٦١,١
١٩٨٤	٣٧١١٩	٢٤٩٢٤	٦٢٠٤٣	٥٩,٨
١٩٨٥	٣٩١٩٢	٢٧٤٥٦	٦٦٦٤٨	٥٨,٨
١٩٨٦	٤٠٢٢٣	٢٧٣٢٧	٦٧٥٥٠	٥٩,٥
١٩٨٧	٤٢٩٧٧	٢٩٢٨٣	٧٢٢٦٠	٥٩,٥

١ - مجلس التنمية، الأمانة الفنية، المديرية العامة للإحصاءات الوطنية، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٧، الإصدار السادس عشر، سلطنة عمان في ديسمبر ١٩٨٨، جدول رقم (٥٩)، ص ١٠٧.

التطور النسبي للقوى العاملة في القطاع
الحكومي حسب الجنسية في سلطنة عمان
خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٧

..... مواطنون
..... غير المواطنين



شكل رقم (٥)

بالإضافة إلى ما سبق فعلى الرغم من أن الآثار الديموجرافية السلبية للهجرة الدولية تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى تدني الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وعلى الرغم أيضا من أن قوة وفاعلية هذه الآثار ظهرت بشكل واضح في تهميش هذا الدور، إلا أن هناك عوامل مؤثرة أخرى إلى جانب العوامل السابقة تضافرت فخلقت هذا النوع من الاتجاهات السلبية للقوى العاملة المواطنة فقللت بالتالي من فاعليتها وإنتاجيتها، نذكر في مقدمتها ارتفاع مستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين من جانب، وسياسات الاستخدام الحكومي المتبعة مع المواطنين من جانب آخر. (ج.س. بيركس، و.ث.أ. سينكلير، الأمم المتحدة، بغداد ١٩٨٥، ص ٣٧١).

٣ - انتشار ظاهرة الخادmates والمربيات الأجنبية :

يكمن الأثر السلبي الثالث للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي في ذلك الأثر الاجتماعي السلبي الناجم عن انتشار ظاهرة الخادmates والمربيات الأجنبية بين الأسر المواطنة، ويعد انتشار مثل هذه الظاهرة في مجتمعات دول المنطقة خطيرا جدا لما له من بصمات واضحة تركها في البناء الأسري بشكل عام وتنشئة الأجيال الجديدة بشكل خاص، فكان صده أ أقوى وأخطر من تلك التغيرات الكثيرة التي شهدتها الأسر المواطنة طوال فترة العقود الثلاثة الماضية، والتي حدثت بسبب التغيرات في البنى الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو كلها معا، مما ترتب عنها تغيرات في بناء الأسرة، أي في النمط وفي الوظائف والأدوار، وكذلك فقد صاحب هذا كله تغيرات واضحة في أنساق القيم والعادات وأنماط السلوك. (جهينة سلطان العيسى، الكويت ١٩٨١).

ومما هو جدير بالذكر أن مجتمعات دول المنطقة بدأت تمر منذ ثلاثة عقود

تقريباً بمرحلة من التحول الاجتماعي: يمكن وصفها بمرحلة اللامعيارية، حيث أخذت تضعف فيها القيم التقليدية لهذه المجتمعات، بسبب عوامل عديدة أدت إلى مثل هذا النوع من التحول، وبملا شك فيه فلو تم رصد هذه العوامل سيكون عامل دخول الخادقات والمربيات الأجنيات إلى كيان الأسرة في مجتمعات دول المنطقة - باستثناء سلطنة عُمان - هو من أهم تلك العوامل، خاصة أنهن أصبحن جزءاً من تركيب الأسرة إن لم يكن الجزء المنتج فيها، لقيامهن بمعظم الأدوار والمهام المتعلقة باستمرار الأسرة في أداء وظيفتها اليومية. (خلف أحمد خلف، البحرين ١٩٨٧، ص ٢٥).

ولكي نتعرف على مدى انتشار ظاهرة الخادقات والمربيات الأجنيات بين الأسر المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، سنستعين بالبيانات المتاحة عن تلك الظاهرة في دولتي الكويت والبحرين، ففي دولة الكويت بلغ عدد العاملات الأجنيات في الخدمات الشخصية للعائلات الكويتية وغالبيتهم من الجنسيات الآسيوية غير العربية ما مقداره (٦٣٢٣٠) عاملة في عام ١٩٨٥. (وزارة التخطيط، تعداد عام ١٩٨٥، الجزء الثالث، الكويت ١٩٨٦، ص ١٠١)، وقد شكل هذا العدد نسبة قدرها (١١,٧٪) من العدد الكلي للقوى العاملة غير المواطنة بالدولة في العام المذكور، ويعد هذا القدر من النسبة عال جداً، فأدى بدوره إلى ارتفاع مستوى عدد الخادقات والمربيات لكل أسرة مواطنة، حيث بلغ (٢,٢) عاملة. (وزارة التخطيط، الكويت ١٩٨٣، ص ٢١٥).

أما بالنسبة لمدى انتشار هذه الظاهرة بين الأسر المواطنة في دولة البحرين فنجدها أقل انتشاراً عما هي عليه في دولة الكويت، حيث بلغ عدد الخادقات والمربيات الأجنيات فيها ما مقداره (١٣٠٠٠) عاملة فقط في عام ١٩٨٢، أي بمعدل عاملة لكل أسرتين أو ثلاثة، وهو معدل مرتفع جداً، خاصة أن دولة

البحرين تعد أقل دول المنطقة ثراء. (جهينة العيسى، بيروت ١٩٨٣، ص ١٨٠).

علاوة على ما سبق فإن مدى انتشار ظاهرة الخادמות والمربيات الأجنبية بين الأسر المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي لم يتوقف على المدن فقط، بل إن مدى انتشار هذه الظاهرة تخطى حدود المدن، حتى وصل إلى خيام البدو التي تقع على أطراف هذه المدن. (حسين الرفاعي، البحرين ١٩٨٧، ص ٧٥).

والخلاصة أن مدى انتشار ظاهرة الخادמות والمربيات الأجنبية بين الأسر المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي وصلت حدا لا نظير له في أي دولة من دول العالم، بسبب توافر عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة في دول المنطقة التي ساعدت على سهولة استعانة الأسر المواطنة بهذا النوع من العمالة. ومن أهم هذه العوامل الوفرة المادية التي أدت إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي لمواطني دول المنطقة حتى أصبح يعد من أعلى الدخول الفردية في العالم، إن لم يكن أعلاها على الإطلاق في البعض منها، فعلى سبيل المثال قدر متوسط الدخل الفردي في دولة الكويت في السنة الأولى لتصدير النفط، أي في عام (١٩٤٦ / ٤٥) ما مقداره (٢١) دولار فقط، ثم أخذ متوسط الدخل الفردي في فترة النفط يتزايد بشكل سريع جدا حتى وصل إلى (٣٢١٥) دولار في السنة المالية (١٩٦٦ / ٦٥)، أي بعد مرور عشرين عاما فقط من تصدير الشحنة الأولى من النفط، وفي الفترة الزمنية التالية للعام المذكور قفز متوسط الدخل الفردي قفزات هائلة إلى أن وصل إلى ما مقداره (٢١٠٥٣) دولارا في السنة المالية (١٩٨١ / ٨٠). (وزارة التخطيط، إدارة التخطيط الاجتماعي، الكويت ١٩٨٣، ص ٢١٥). وفي المملكة العربية السعودية بلغ متوسط الدخل الفردي في عام ١٩٨٥ ما مقداره (٨٨٥٠)

دولارا، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ (١٩٢٧٠) دولارا في العام المذكور. (World Bank, Washington, D.C. 1987. p.221).

أما العامل الثاني الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الخادmates والمربيات الأجنبية بين الأسر المواطنة في مجتمعات دول المنطقة بالشكل الذي أوضحناه قبل قليل فيمكن في سهولة الحصول على هذا النوع من العمالة في أسواق عمل خارجية بأجور تعد منخفضة نسبيا. (نورة الفلاح، الكويت ١٩٨٨ / ١٩٨٩، ص ٦١، ٦٢). يلي ما سبق العامل الثالث والأخير الذي أدى إلى استعانة ربة الأسرة المواطنة في مجتمعات دول المنطقة بهذا النوع من العمالة والذي تمثل في رغبتها نحو توفير قدر من «الوجاهة» الاجتماعية. (عبدالباسط عبدالمعطي، بيروت ١٩٨٣، ص ٢١٩).

يتضح مما سبق أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية أدت إلى بحث ربة الأسرة المواطنة في المجتمعات الخليجية عن أسباب الراحة، خاصة أنها وجدت نفسها لا تملك متسعا كافيا من الوقت لمزاولة الأعمال المنزلية والاهتمام بشئون الأطفال، وذلك إما لانشغالها بالتعليم أو بالعمل، أو بسبب اتساع المنزل وكثرة عدد الأطفال، وأخيرا بسبب الترفع عن ممارسة هذه الأعمال. (حسين الرفاعي، البحرين ١٩٨٧، ص ٧٥).

وهكذا بدأت ربة الأسرة المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي تتنازل طوعا عن بعض وظائفها الأسرية للخادmates والمربيات الأجنبية، ثم أصبحت تتحول بالتدريج نحو الاعتماد بشكل كلي على هذا النوع من العاملات، حتى بات وجودهن في المنزل إحدى الركائز الأساسية للأسرة، ولا نقصد هنا الركائز البنائية للأسرة، بل الركائز الوظيفية لها، خاصة أن الكثير من الوظائف الأسرية أصبحت تمر من قناة الخادمة أو المربية، بحيث أن أفراد الأسرة كافة أصبحوا مأسورين بوجود هذا النوع من العاملات، فكل فرد في الأسرة يعتمد عليهن بطريقته الخاصة لتحقيق بعض حاجاته، وقد أدى

هذا الاعتماد اللاحدود عليهن داخل الأسر المواطنة إلى اهتزاز العلاقة بين أفرادها، لأن كثيرا من العلاقات بين هؤلاء الأفراد قد فقدت شكلها المباشر. (بدر عمر العمر، البحرين ١٩٨٧، ص ٦٤ - ٦٥).

بناء على ما سبق ذكره يتضح مدى عمق وخطورة الآثار الاجتماعية السلبية لانتشار ظاهرة الخاديات والمربيات الأجنبية في الأسر المواطنة في المجتمعات الخليجية، خاصة أن معظم هذه الأسر تتعامل معهن بنفس النمط الذي أوضحناه قبل قليل.

علاوة على ما سبق فقد أدى انتشار ظاهرة الخاديات والمربيات الأجنبية إلى بروز آثار اجتماعية سلبية أخرى تعد أخطر من كافة الآثار التي ذكرناها فيما سبق، وقد نشأ هذا النوع من الآثار الاجتماعية الخطيرة جدا بسبب اعتماد الأسرة المواطنة على الخاديات والمربيات الأجنبية في تربية أطفالها، وكما هو معروف أن مرحلة الطفولة تعتبر من المراحل الهامة في حياة الإنسان، خاصة أن فيها تتشكل معظم القيم، وبالتالي فإن الاعتماد المفرط على الخاديات والمربيات الأجنبية في تربية الأطفال يترتب عليه آثار اجتماعية سيئة بدأت مجتمعات دول المنطقة تحني ثمارها في الوقت الراهن، وعلى الرغم من ذلك ما زالت هذه الظاهرة واسعة الانتشار في هذه المجتمعات. (جهينة العيسى، بيروت ١٩٨٣، ص ١٧٦).

ومما يزيد من خطورة المربية الأجنبية أثناء تربيتها للأطفال في المجتمعات الخليجية أن هناك بعض الأسر المواطنة، خاصة كبيرة منها تعتمد على المربية الأجنبية في تربية أطفالها اعتمادا يكاد يكون تاما ومطلقا، وتكمن الخطورة في هذا النوع من الاعتماد أن المربية عندما تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية فإنه من البديهي أنها ستعتمد في ذلك على خبراتها الخاصة من جانب، وعلى أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة في موطنها من جانب آخر، وبالفعل فإن ممارسة هذا

الأسلوب من التنشئة الاجتماعية انعكس أثره على الأطفال في دول المنطقة بشكل واضح، والدليل على ذلك طريقة تحدث الأطفال الذين أخذوا يتكلمون بلغة المربية قبل أن يتكلموا لغتهم العربية. وكذلك فقد انعكس أثر المربية الأجنبية على قيم وعادات الأطفال العربية، خاصة أن المربية تنقل من خلال احتكاكها بالطفل خصائص ثقافتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فهي تمارس عملية التنشئة الاجتماعية كما تمارسها في مجتمعها الأصلي، ومن ثم فهي تنقل للطفل حصيلة من القيم والعادات وأنماط السلوك المغايرة للقيم والعادات وأنماط السلوك السائدة في مجتمعه، وهذا الأمر يرتبط بخبرات المربية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي خبرات تتفاوت تفاوتاً شديداً بين المربيات الأجنبية العاملات في دول مجلس التعاون الخليجي. (جهينة العيسى، المرجع السابق، ص ١٨٠).

وهكذا فإن جميع الخبرات السابقة للمربية الأجنبية التي اكتسبتها في وطنها الأصلي ترك بصماتها بشكل واضح على هذه المجتمعات التي توجد فيها، خاصة أنها تشكل ظاهرة واسعة الانتشار في دول المنطقة، ومما يزيد من خطورة المربية الأجنبية بالإضافة إلى ما سبق أن البحوث والدراسات التي تناولت معالجة هذه الظاهرة أسفرت عن أن معظم الخدم والمربيات في دول المنطقة هن من الأميات، ومن المتعارف عليه أن هذه الصفة تفقدهن أبسط العوامل المساعدة على التنشئة السليمة. (بدر عمر العمر، البحرين ١٩٨٧، ص ٦٥)، علاوة على ذلك تتصف ديانة غالبية العمالة المنزلية في دول المنطقة بتعددتها، حيث تشكل الديانة المسيحية نسبة قدرها (٤٢٪) ثم الديانة البوذية بنسبة قدرها (٣٧٪)، تليها بعد ذلك فئة بدون ديانة بنسبة قدرها (١٩٪)، أما الديانة المسلمة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة قدرها (٥٪) فقط، وعلى الرغم من أن غالبية مجتمعات دول المنطقة تعرفت منذ زمن بعيد على هذا النوع من العمالة الأجنبية وما تحمله من ديانات ومعتقدات متعارضة مع تعاليم الدين

الإسلامي، مما أوجد جوا من التسامح مع تلك الأديان، إلا أن الخطورة التي تمثلها هذه الأديان في حالة المربيّات الأجنيبيّات هي في اختراقها كيان الأسرة المسلمة، مما يخلق احتمالات وقوع خلل في عملية التنشئة الاجتماعيّة الصحيّحة لأطفال هذه الأسر، خاصّة إذا ما حدث غفلة أو إهمال من قبل الوالدين، في مقابل تقارب وجداني بين المربية وبين هؤلاء الأطفال. (خلف أحمد خلف، البحرين ١٩٨٧، ص ٢٥).

والخلاصة أن من أبرز الآثار الاجتماعيّة السلبية للهجرة الدوليّة في مجتمع المواطنين ذلك الأثر الذي تمثّل في انتشار ظاهرة الخادّمات والمربيّات الأجنيبيّات بين الأسر المواطنيّة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، وتكمن خطورة هذه الظاهرة في انتشارها الواسع الذي لا مثيل له في أي مكان في العالم، وبالتالي انعكاساتها السلبية على هذه المجتمعات، خاصّة في مجال تنشئة الأجيال الجديدة من جانب، وبقية أفراد الأسرة من جانب آخر، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود هذه الظاهرة وانتشارها الواسع في المجتمعات الخليجيّة خلق أنواع جديدة من المشاكل التي اقتحمت منزل الأسرة الخليجيّة، حيث نقلت إلى داخله الصراع القيمي، فعززت بذلك الصراع القيمي الموجود في هذه المجتمعات بسبب تعدد جنسيّات الوافدين إليه، وتبرز خطورة الصراع القيمي في فقدان هذه المجتمعات لهويّتها الأصليّة وبالتالي عدم تمكّنه من تحديد هويّة جديدة له. (بدر عمر العمر، البحرين ١٩٨٧، ص ٦٦).

علاوة على ذلك فعلى الرغم من كل ما سبق ذكره من آثار اجتماعيّة سلبية لانتشار ظاهرة الخادّمات والمربيّات الأجنيبيّات بين الأسر المواطنيّة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذه الظاهرة استطاعت أن تتغلغل وتفرض نفسها وتعمق جذورها في هذه المجتمعات، حتّى أصبح من الصعب التخلص منها في المستقبل القريب. مما يستدعي العمل على نشر الوعي بين

الأسر المواطنة من قبل المسؤولين في هذه الدول من أجل تنبيه هذه الأسر إلى كيفية التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة بحرص وحذر شديدين .

٤ - أثر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الأساسية :

تناولنا فيما سبق بالدراسة التحليلية الآثار الديموجرافية والاجتماعية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي ، وفي هذا الجزء وهو الرابع والأخير من الدراسة سنتناول معالجة الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المنطقة ، ومن خلاله سنركز على دراسة أثر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الاجتماعية الحكومية الأساسية التي تحرص هذه الدول على تقديمها بالمجان لكافة السكان المقيمين على أراضيها ، أي المواطنين منهم وغير المواطنين على حد سواء .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد خصصت دول المنطقة للإنفاق على هذه الخدمات ميزانيات ضخمة من الدخل القومي الذي يعتمد بشكل أساسي على عنصر واحد فقط وهو النفط وعوائده المالية ، وما يؤكد على هذه الحقيقة أن حجم الإنفاق الجاري على الخدمات الاجتماعية الأساسية في دول المنطقة شكل نسبة قدرها (٢٣٪) من الحجم الكلي للميزانيات العامة في هذه الدول في عام ١٩٨٠ ، وما نسبته (٢٥٪) في عام ١٩٨٥ ، وما نسبته (٢٦٪) في عام ١٩٨٨ . (عبد اللطيف يوسف الحمد ، الكويت ١٩٨٩ ، ص ١٢) .

وما هو جدير بالذكر أننا سنركز في هذا الجزء من الدراسة على أثر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية بالذات بسبب أن هذين النوعين من الخدمات الاجتماعية تقدمها دول المنطقة لكافة السكان المقيمين على أراضيها من جانب ، ولضخامة حجم قيمة الإنفاق الجاري من أجل توفير هذه الخدمات من الميزانيات العامة في هذه الدول من جانب آخر .

ومن البديهي أن الحجم الهائل للسكان غير المواطنين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، يضاف إلى ذلك معدلات نموهم المتسارعة تتطلب غوا متوازيًا في الخدمات الصحية والتعليمية، فضلا عن أنها تتطلب عمالة وافدة إضافية. (حسن الخياط، قطر ١٩٨٨، ص ٣٨٣). مما يدل على أن الهجرة الدولية إلى دول المنطقة بحجمها الهائل تشكل ضغطا ضخما ومتزايدا مع مرور الزمن على توفير الخدمات الصحية والتعليمية، مما يستدعي غوا موازيا في الإنفاق الجاري عليها من الميزانيات المخصصة للإنفاق على توفير كافة الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان بدول المنطقة.

ولكي نتلمس مدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الصحية والتعليمية وبالتالي التعرف على أثر ذلك الضغط في تدني مستوى هذه الخدمات، سنتتبع في البداية مدى تطور هذه الخدمات في دول المنطقة، ولو تتبعنا أولا مدى تطور الخدمات الصحية سنجد أنها في دولة الكويت على سبيل المثال حققت تطورا سريعا، حيث زاد عدد الأطباء العاملين في المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية من (١٤٧٨) طبيب في عام ١٩٧٨ إلى (٢٨٤١) طبيب في عام ١٩٨٧، مما يدل على أن عدد الأطباء قد تضاعف خلال فترة زمنية قياسية لم يزد مداها على عشر سنوات فقط، وهي السنوات الفاصلة بين العاملين المذكورين، وكذلك فقد حقق عدد الأسرة في المستشفيات زيادة واضحة خلال الفترة الزمنية ذاتها، فبعد أن كان عددهم (٤٤١٨) سرير زاد إلى ما مقداره (٥٥٠٣) سرير، أي بزيادة قدرها (١٠٨٥) سرير، وبنسبة زيادة قدرها (٢٤,٦٪)، علاوة على ذلك فقد تزايد أيضا عدد المرضى المقبولين في المستشفيات الحكومية من ما مقداره (١٥٢٠٦٥) مريض في عام ١٩٨٢ إلى (١٩٤٩٧٠) مريض في عام ١٩٨٧، محققا بذلك زيادة قدرها (٤٢٩٠٥) مريض، أي بنسبة زيادة قدرها (٢٨,٢٪) خلال السنوات الخمس الفاصلة بين العاملين المذكورين.

بناءً على ما سبق ذكره فقد تطلب هذا التطور السريع في حجم الخدمات الصحية الحكومية بدولة الكويت تخصيص ميزانية ضخمة للإنفاق عليها، حيث قفز حجم الإنفاق الجاري لتوفير هذه الخدمات من ما قيمته (٦٢٣٠٣) مليون دينار في السنة المالية (١٩٧٩/٧٨)، إلى ما قيمته (٢١٦٢٩٢) مليون دينار في السنة المالية (١٩٨٨/٨٧). (وزارة التخطيط، الكويت ١٩٨٢ و ١٩٨٨، المقدمة). وبذلك فقد حققت قيمة الإنفاق الجاري على الخدمات الصحية بالدولة زيادة قدرها (١٥٣٩٨٩) مليون دينار، أي بنسبة زيادة قدرها (٢٤٧,٢٪)، مما يدل على أن هذه القيمة قد تضاعفت مرتين ونصف تقريبا خلال فترة زمنية قياسية بلغ مداها عشر سنوات فقط، وهي الفترة الزمنية الفاصلة بين السنتين الماليتين المذكورتين.

والخلاصة أن قيمة الإنفاق الجاري على الخدمات الصحية من الميزانية العامة بدولة الكويت شكلت حجما هائلا في السنوات العشر التي تناولتها الدراسة، أما مدى ضغط الهجرة الدولية على هذا النوع من الخدمات الاجتماعية الأساسية، فيدل عليه بشكل واضح تطور حجم نسبة المرضى غير المواطنين المقبولين في المستشفيات الحكومية، حيث بلغت هذه النسبة ما مقداره (٦٨,٥٪) من العدد الكلي للمرضى المقبولين في المستشفيات الحكومية بالدولة في عام ١٩٧٨، وكذلك نسبة قدرها (٦٤,٣٪) في عام ١٩٨٧، وهذه الحقيقة تؤكد بشكل واضح على أن نسبة المرضى المقبولين في المستشفيات الحكومية في العاملين المذكورين شكلت ثلثي الحجم الكلي للمرضى في الدولة، مما يعني أنهم يشكلون غالبية المرضى الذين يستفيدون من الخدمات الصحية بدولة الكويت.

إن ما سبق ذكره يوصلنا إلى حقيقتين مهمتين مفادهما أن السكان غير المواطنين يشكلون ضغطا هائلا على الخدمات الصحية بدولة الكويت وبالتالي فإن هذا الوضع يتطلب تخصيص ميزانية ضخمة لتوفير هذا النوع المكلف من

الخدمات الاجتماعية الأساسية من جانب والمحافظة على مستواها من جانب آخر، مما يؤكد على مدى الأثر الاقتصادي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين بالدولة .

وفي دولة قطر سجلت الخدمات الصحية تطورا سريعا أيضا خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٧ ، حيث زاد عدد الأطباء العاملين في القطاع الحكومي من ما مقداره (٣٠٧) طبيب إلى ما مقداره (٦٢٢) طبيب، مما يدل على أن عدد الأطباء حقق زيادة بنسبة قدرها (١٠٢,٦٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العاملين المذكورين وهي فترة زمنية قياسية لم يزد مداها على سبع سنوات، أما عدد الأسرة في المستشفيات فقد زاد من (٨٤١) سرير إلى (٩٣٨) سرير، محققا بذلك نسبة زيادة قدرها (١١,٥٪) خلال الفترة الزمنية المذكورة . (الجهاز المركزي للإحصاء، دولة قطر ١٩٨٨، ص ١٣٧ - ١٣٩) .

ومما هو جدير بالذكر أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تحقيق هذا التطور السريع في الخدمات الصحية بدولة قطر يكمن في ضخامة حجم الميزانية المخصصة من أجل توفير هذا النوع من الخدمات خلال فترة السنوات السبع المذكورة، كما هو الحال عليه في دولة الكويت، وقد وصلت هذه الميزانية إلى أقصى حد لها في السنة المالية (١٩٨٣/٨٢)، حيث بلغت ما مقداره (٨٢٩٦٦٨) ألف ريال قطري، علاوة على ذلك فقد تبوأ هذا النوع من الخدمات المرتبة الأولى من حيث نصيبه من قيمة الإنفاق الجاري على الخدمات الحكومية في الميزانية العامة للخدمات .

أما فيما يتعلق بمدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الصحية الحكومية في دولة قطر، فمن البديهي أن هذه الهجرة شكلت ضغطا هائلا فاق ما يقابله في دولة الكويت، بسبب أن حجم السكان غير المواطنين فيها وصل إلى نسبة قدرها (٧٣٪) من العدد الكلي للسكان في الدولة في عام ١٩٨٥ كما ذكرنا

في السابق، خاصة أن هذا النوع من الخدمات الاجتماعية الأساسية يقدم بالمجان لكافة السكان المقيمين على أراضيها.

ولو انتقلنا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لتتبع تطور الخدمات الصحية فيها نجد أنها حققت تطوراً ملحوظاً كما هو الحال عليه في دولتي الكويت وقطر، حيث زاد عدد المستشفيات الحكومية من (٢٠) مستشفى في عام ١٩٨٠ إلى (٢٥) مستشفى في عام ١٩٨٥، مما يدل على أن عدد المستشفيات قد حقق زيادة قدرها (٥) مستشفيات خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين، أي بمعدل زيادة قدره مستشفى سنوياً، أما عدد الأطباء فقد زاد من (١١١٤) طبيب إلى (١٣٥٠) طبيب في العامين المذكورين، محققاً بذلك زيادة قدرها (٢٣٦) طبيب، أي بنسبة زيادة قدرها (٢٠, ١٢٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥، علاوة على ذلك فقد زاد عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية من (٢٩٧٢) سرير إلى (٣٨٠٠) سرير، أي بزيادة قدرها (٨٢٨) سرير، أي بنسبة زيادة قدرها (٩, ٢٧٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين والتي بلغ مداها خمس سنوات فقط.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا التطور السريع الذي حققته الخدمات الصحية بدولة الإمارات العربية المتحدة كما أوضحناه قبل قليل حدث بسبب تطور قيمة الإنفاق الحكومي على هذا النوع من الخدمات، حيث تصاعدت قيمة الإنفاق الحكومي الجاري على الخدمات الصحية على شكل قفزات سريعة، والدليل على ذلك أن هذه القيمة زادت من (٥٥) مليون درهم في عام ١٩٧١ إلى (٩٤٨) مليون درهم في عام ١٩٨٥، محققة بذلك زيادة قدرها (٨٩٢) مليون درهم، أي بنسبة زيادة قدرها (١٦٢٢٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين والتي بلغ مداها خمسة عشر عاماً فقط. (وزارة الإعلام والثقافة، أبوظبي ١٩٨٧، ص ٢٥).

بالإضافة إلى ما سبق تشير بيانات أعداد المرضى المراجعين للمستشفيات والمستوصفات الحكومية مدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنها يتضح أن هذا العدد تطور بشكل سريع، فقد زاد من (٩، ١) مليون مراجع في عام ١٩٨٠، إلى (٢، ٢) مليون مراجع في عام ١٩٨٥، محققا بذلك زياد قدرها (٣٠٠, ٠٠٠) مراجع خلال السنوات الخمس الفاصلة بين العامين المذكورين، ومن البديهي أن غالبية هؤلاء المرضى المراجعين للمستشفيات والمستوصفات الحكومية في الدولة هم من السكان غير المواطنين كما هو الحال عليه في دولتي الكويت وقطر، خاصة أنهم شكلوا نسبة قدرها (٧٤, ٠٪) من الحجم الكلي للسكان في الدولة في عام ١٩٨٥، كما ذكرنا في السابق.

والخلاصة فقد حققت الخدمات الصحية الحكومية في كل من دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة تطورا ملحوظا في فترة الثمانينات، بسبب ما خصصته هذه الدول من ميزانيات ضخمة من أجل توفير هذه الخدمات لكافة السكان المقيمين على أراضيها، بالإضافة إلى ذلك فقد شكلت الهجرة الدولية عبئا اقتصاديا ثقيلا على ميزانيات دول المنطقة، وهذه الحقيقة توصلنا إلى حقيقة أخرى مفادها أن للهجرة الدولية أثرها الاقتصادي السلبي الواضح في هذه الدول.

ولو تناولنا بالإضافة إلى ما سبق بالدراسة التحليلية مدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات التعليمية الحكومية في دول المنطقة سيتبين لنا بشكل واضح مدى عمق الأثر الاقتصادي السلبي لهذه الهجرة على الخدمات الحكومية الأساسية، حيث نجد أن ضغط الهجرة الدولية على الخدمات التعليمية يختلف من دولة إلى أخرى بحسب حجم الهجرة وطبيعتها، ونستطيع أن نتلمس مدى هذا الاختلاف بوضوح تام من خلال نسبة الطلبة أبناء الوافدين الملتحقين في المدارس الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث وصلت هذه النسبة

إلى أقصى حد لها في دولة الكويت، إذ بلغت ما مقداره (١, ٤٦٪) من المجموع الكلي للطلبة في المدارس الحكومية بالدولة في العام الدراسي (١٩٨٨/٨٧)، مما يدل على أن حجم هذه النسبة يوازي تقريبا نصف العدد الكلي للطلبة في العام المذكور ممثلة بذلك المرتبة الأولى بين دول المنطقة، وقد أدى هذا العامل إلى زيادة اهتمام المسؤولين بالدولة نحو تخصيص ميزانية ضخمة من أجل توفير هذه الخدمات بلغت قيمها (٦, ٤١٩) مليون دينار في السنة المالية المذكورة. (وزارة التخطيط، الكويت ١٩٨٨، ص ٢٨٧ وص ٣٨٤).

ويعد الوضع في دولة قطر شبيها بما هو عليه الوضع في دولة الكويت، حيث شكل عدد الطلبة من أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية نسبة قدرها (٦, ٤٢٪) من المجموع الكلي للطلبة في الدولة في العام الدراسي (١٩٨٧/٨٦). (الجهاز المركزي للإحصاء، دولة قطر ١٩٨٨، ص ١١٠). مما يدل على أن هذه النسبة شكلت ما يزيد قليلا على خمسي المجموع الكلي للطلبة بالدولة في العام المذكور محتملة بذلك المرتبة الثانية، أي أنها تالية بالمرتبة لدولة الكويت، وقد انعكس أثر ذلك على قيمة الإنفاق الجاري على الخدمات التعليمية التي بلغت ما مقداره (١٨, ١٩٤٠) ألف ريال قطري في السنة المالية المذكورة. (الجهاز المركزي للإحصاء، دولة قطر ١٩٨٨، ص ٣٢٥).

يلي ما سبق دولة الإمارات العربية المتحدة التي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد الطلبة من أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية بالدولة والذين بلغت نسبتهم ما مقداره (٥, ٣٢٪) من العدد الكلي للطلبة بالمدارس الحكومية في العام الدراسي (١٩٨٦/٨٥). أما قيمة الإنفاق الجاري من أجل توفير هذه الخدمات فقد بلغ (٧, ٣٨) مليون درهم في السنة المالية المذكورة. (وزارة التخطيط، أبوظبي ١٩٨٦، ص ٢٥١ وص ٢٧٩).

ومما هو جدير بالذكر أن نسبة الطلبة أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة تعد منخفضة بمقارنتها بما هو

عليه الحال في دولتي الكويت وقطر، بسبب أن غالبية جنسية الوافدين المقيمين على أراضيها هي من الجنسيات الآسيوية غير العربية في حين أن غالبية الوافدين المقيمين في دولتي الكويت وقطر تعد من الجنسيات العربية.

بالإضافة إلى ما سبق تواصل نسبة الطلبة أبناء الوافدين الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية بكافة مراحلها المختلفة تناقصها في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة بنسبة قدرها (١٦,٧٪) من العدد الكلي للطلبة في المدارس الحكومية في المملكة في العام الدراسي (١٩٨٧/٨٦). (United Nations, Baghdad 1987, p.196). يليها دولة البحرين بنسبة قدرها (٤,٤٪) فقط من العدد الكلي للطلبة في المدارس الحكومية بالدولة في العام الدراسي (١٩٨٦/٨٥). (مجلس الوزراء، البحرين ١٩٨٧، ص ٢٥٧) ممثلة بذلك المرتبة الخامسة، يلي ما سبق سلطنة عمان في المرتبة السادسة والأخيرة، حيث تصل هذه النسبة إلى أدنى حد لها بنسبة قدرها (٢,٧٪) فقط من العدد الكلي للطلبة الملتحقين بالدراسة بالمدارس الحكومية في العام الدراسي (١٩٨٨/٨٧). (المديرية العامة للإحصاءات الوطنية، سلطنة عمان ١٩٨٨، ص ٥١).

كما سبق يتضح أن مدى ضغط الهجرة الدولية على الخدمات التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي يتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث شكلت عبئا اقتصاديا ثقيلا على كل من دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، في حين تناقص هذا العبء بشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية، ثم استمر في تناقصه حتى وصل إلى أدنى حد له في كل من دولة البحرين وسلطنة عمان.

ومما هو جدير بالذكر أن الضغط الاقتصادي الهائل للهجرة الدولية بالشكل الذي أوضحناه قبل قليل في كل من دولة الكويت ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة على الخدمات الصحية والتعليمية يعتبر في غاية

الخطورة بسبب ما يكلفه هذا النوع من الخدمات الاجتماعية من إنفاق ضخم من الميزانيات العامة المخصصة للإنفاق على كافة الخدمات الاجتماعية في هذه الدول من جانب، وبسبب أن هذه الخدمات تقدم لحجم سكاني كبير معظمه من الوافدين المؤقتين مع الاعتماد على مصدر مالي مؤقت أيضا من جانب آخر. (حسن الخياط، قطر ١٩٨٨، ص ٤٨٤).

والخلاصة أن للهجرة الدولية في دول المنطقة آثارها الاقتصادية السلبية الواضحة، خاصة أنها شكلت ضغطا هائلا على الخدمات الصحية والتعليمية وبالتالي استأثرت باهتمام الأجهزة الخدمية بكافة مستوياتها على حساب الخدمات التي يتطلبها المواطنون، علاوة على ذلك فقد أثر هذا الضغط الهائل من الهجرة الدولية على تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، ومما يؤكد هذه الحقيقة ذلك الارتفاع الذي سجله عدد السكان لكل سرير في المستشفيات الحكومية بدولة الكويت في السنوات العشر الأخيرة، حيث ارتفع هذا العدد من (٢٤٧) نسمة لكل سرير في عام ١٩٧٨ إلى (٣٤٠) نسمة لكل سرير في عام ١٩٨٧. (وزارة التخطيط، الكويت ١٩٨٣، ١٩٨٨، المقدمة). وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد ارتفع عدد السكان لكل سرير في المستشفيات الحكومية من (٢٨٧) نسمة في عام ١٩٨٠ إلى (٣٠٠) نسمة في عام ١٩٨٥، علاوة على ذلك فقد ارتفع أيضا عدد السكان لكل طبيب من (٨٢٠) نسمة في عام ١٩٨٠، إلى (٩٥٣) نسمة في عام ١٩٨٥. (وزارة التخطيط، أبو ظبي ١٩٨٧، ص ١٥١).

مما سبق يتضح مدى الضغط الاقتصادي الهائل الذي تشكله الهجرة الدولية على الخدمات الاجتماعية الحكومية الأساسية التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي مدى أثر هذا الضغط على تدني مستوى هذه الخدمات، خاصة منذ مطلع الثمانينات، حين أصبحت هذه الدول تعاني من الأعباء الاقتصادية الضخمة من أجل توفير هذا النوع من الخدمات لكافة

السكان المقيمين على أراضيها، مما يؤكد على الأثر الاقتصادي السلبي للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المنطقة.

ومما هو جدير بالذكر أن زيادة ضغط الهجرة الدولية على الخدمات الحكومية الأساسية في دول المنطقة منذ مطلع الثمانينات صاحبه ظهور عجز واضح في الميزانيات العامة لهذه الدول، حيث واجهت دول المنطقة هذه الظاهرة لأول مرة منذ مطلع الثمانينات أيضا واحدة تلو الأخرى بسبب عجز الإيرادات العامة، وبصفة خاصة الإيرادات النفطية عن تغطية الإنفاق العام، وقد تصاعد حجم هذه العجزوات تدريجيا سنة بعد أخرى، وتظهر بيانات الميزانيات العامة لدول المنطقة تراجع حصة الإيرادات النفطية السنوية في حصيلة الإيرادات العامة من (٦, ٨٨٪) عام ١٩٨٢ إلى نحو (٠, ٥٢٪) عام ١٩٨٧، بينما تراجعت حصة الإنفاق الإنمائي من مجموع الإنفاق من (٥, ٢٢٪) فقط في العامين المذكورين. (عبد اللطيف يوسف الحمد، الكويت ١٩٨٩، ص ١١).

وكنتيجة حتمية لهذه المستجدات الاقتصادية التي حدثت في دول المنطقة من جانب، بالإضافة إلى العبء الاقتصادي الهائل الذي سببته الهجرة الدولية من جانب آخر، اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي سياسات تقشفية نحو حجم الميزانيات المخصصة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية الحكومية وفي مقدمتها الخدمات الصحية والتعليمية، حيث قلصت هذه الدول من قيمة الإنفاق الجاري على هذه الخدمات، ومما يؤكد ذلك أن دولة قطر على سبيل المثال قلصت هذ القيمة من (٢٩٠٣٠٠٩) ألف ريال للسنة المالية (١٩٨٣/٨٢) إلى (١٤٣٢٥٢٥) ألف ريال للسنة المالية (١٩٨٧/٨٦). (الجهاز المركزي للإحصاء، دولة قطر ١٩٨٨، ص ٣٢٥). وكذلك قلصت هذه الميزانية في دولة الكويت من ما قيمته (٢٩٢٤) مليون دينار للسنة المالية (١٩٨٦/٨٥) إلى ما قيمته (٢٢٩٦) مليون دينار للسنة المالية (١٩٩٠/٨٩). (عبد الهادي محمد

العوضي، الكويت ١٩٨٦، ص ٦٣). وفي دولة الإمارات العربية المتحدة قلصت الميزانية أيضاً من ما قيمته (٢, ١٢٦٨) مليون ريال للسنة المالية (٨١/١٩٨٢) إلى (٠, ٤٠٤) مليون ريال للسنة المالية (٨٥/١٩٨٦). (وزارة التخطيط، أبوظبي، ص ٢٥١).

بناء على ما سبق فقد تطلب هذا الوضع الاقتصادي تبني دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع الثمانينات مجموعة من الإجراءات المتشددة تجاه قبول أبناء الوافدين في العملية التعليمية الرسمية، وكذلك تجاه تقديم الرعاية الصحية للوافدين من أجل المحافظة على مستوى هذه الخدمات، خاصة بعد أن بدأ ضغط الهجرة الدولية منذ الفترة الزمنية المذكورة يؤثر بشكل فعال في تدني مستوى هذا النوع من الخدمات في دول المنطقة، خاصة أن الهدف الأساسي لهذه الدول في الفترة الزمنية المذكورة يتمثل في التركيز على تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية الأساسية بكافة أنواعها بدلاً من التوسع في استحداث خدمات جديدة.

والخلاصة أنه منذ مطلع الثمانينات أصبحت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة الدولية في دول مجلس التعاون الخليجي لا تشكل عبئاً اقتصادياً ثقيلاً فقط بل ومضاعفاً بسبب المستجدات الاقتصادية التي بدأت بالظهور لأول مرة في هذه الدول خلال الفترة الزمنية المذكورة والتي برزت بشكل واضح في عجوزات ميزانياتها العامة، فأدت إلى زيادة أثر عنصر الهجرة الدولية في تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة أن هذه الهجرة تستقطب اهتمام المسؤولين بالدولة لتوفير هذا النوع من الخدمات، لضخامة حجمها على حساب الخدمات المقدمة للسكان المواطنين، وقد وصل مدى هذا الأثر إلى أقصى حد له في كل من دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، في حين قلت حدته في المملكة العربية السعودية، ثم وصل إلى أدنى حد له في كل من دولة البحرين وسلطنة عمان.

خاتمة النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

في ضوء ما سبق عرضه نخلص إلى ما يلي :

— أن للهجرة الدولية آثارها الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية الخطيرة في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد تفاوت مدى عمق هذه الآثار من دولة إلى أخرى ، حيث وصلت إلى أقصاها في ثلاث دول هي : دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت ، ثم يقل مداها تدريجياً بداية بدولة البحرين ثم سلطنة عمان حتى تصل إلى أدنى حد لها في المملكة العربية السعودية .

— أوضحت الدراسة أيضاً أن من أبرز الآثار الديموجرافية السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين في دول المنطقة ما اتسمت به هذه المجتمعات من صغر حجم القاعدة السكانية المواطنة ، وتحولها إلى أقليات داخل أوطانها من جانب ، وهيمنة الهجرة الدولية على كافة الأنشطة الاقتصادية ، خاصة المنتجة منها ، مما أدى إلى توجه القوى العاملة المواطنة نحو ممارسة العمل في القطاعات الاقتصادية غير المنتجة ، حتى أصبح دورها هامشياً من جانب آخر .

— بالإضافة إلى ما سبق فقد نتج عن الهجرة الدولية آثار اجتماعية سلبية خطيرة أيضاً في مجتمع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي ، ومن أبرز هذه الآثار وأخطرها ذلك الانتشار الواسع لظاهرة الخادمت والمربيات الأجنبية بين الأسر المواطنة ، مما كان له انعكاساته الاجتماعية السيئة على أفراد الأسرة ككل بشكل عام ، وعلى الأطفال وتنشئتهم بشكل خاص ، خاصة أن هذه الظاهرة أدت إلى اهتزاز العلاقة بين أفراد الأسرة من جانب ، وغرس القيم

والعادات السيئة بين الأطفال من جانب آخر، بحيث تركت هذه الظاهرة بصماتها الواضحة في مجتمعات المواطنين بعد أن استطاعت أن تتغلغل وتفرض نفسها وتعمق جذورها في هذه المجتمعات .

— كما أوضحت الدراسة أيضا أن للهجرة الدولية آثارها الاقتصادية السلبية الواضحة في دول المنطقة، حيث شكل الحجم الهائل للهجرة الدولية ضغطا هائلا على الخدمات الاجتماعية الحكومية الأساسية التي تقدمها دول المنطقة لكافة السكان المقيمين على أراضيها بدون مقابل، خاصة ما يتعلق منها بالخدمات الصحية والتعليمية . مما كان له انعكاسه الواضح على ضخامة حجم الميزانيات المخصصة للإنفاق الجاري على الخدمات الاجتماعية العامة بالدولة، خاصة منذ مطلع الثمانينات حين بدأت هذه الدول تعاني في هذه الفترة الزمنية بالذات من عجوزات الإيرادات العامة عن تغطية الإنفاق العام . فضايف هذا العامل من العبء الاقتصادي الذي تعاني منه دول المنطقة من جانب، وأدى إلى تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية من جانب آخر .

— وأخيرا فقد أوضحت الدراسة أن الدول الثلاث التي لم تكن تعاني من خطورة الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السلبية بشكل خطير وهي المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وسلطنة عمان بدأت تعاني من خطورة هذه الآثار منذ مطلع الثمانينات وتقترب في معاناتها من الدول الثلاثة الأخرى وهي دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، مما يدل على أن مدى عمق كافة الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمعات المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي تكاد أن تكون متشابهة .

ثانيا : التوصيات :

— من أجل دراسة وتحليل وتفهم الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية

السلبية للهجرة الدولية في مجتمعات المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي بأسلوب علمي سليم لتكون أساسا لرسم السياسات السكانية وترشيد الهجرة الوافدة، نوصي «بإقامة مركز متخصص لجمع البيانات السكانية لدول المجلس يكون بمثابة قاعدة لجمع ونشر هذه البيانات على أن يخضع لإشراف الأمانة العامة لدول المجلس». ويتم التعاون معه من كافة الجهات المسؤولة في هذه الدول كوزارات التخطيط أو ما يعادلها، علاوة على ذلك، فإن على هذه الجهات في تعاونها مع هذا المركز أن تتخطى مبدأ السرية في تقديمها لمثل هذه البيانات.

— من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه خلال عقد التسعينات عددا من التحديات أبرزها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية إشكالية التوازنات السكانية وتنمية الموارد البشرية، ومعضلة ترشيد استخدام الموارد المالية في حالة استمرار ظاهرة العجزات المالية، وإشكالية استمرارية التكيف مع موارد محدودة للميزانيات العامة، وبذلك فإن مواجهة هذه التحديات تقتضي «تكريس الجهود لتنمية الموارد البشرية وزيادة مشاركتها في عملية الإنتاج»، فهي معقل الرجاء للعمل على إعداد إنسان المستقبل ليكون قادرا على التكيف والتدبر، فالأمل معقود على الإنسان للانفكاك من الاعتماد على مورد ناضب في الأجل المنظور، ذلك لأن مستقبلات التسعينات وما بعدها يتعين أن تكون من صناعة أبناء دول المجلس.

— هناك عدد من الإجراءات يستلزم اتخاذها للتقليل من ظاهرة العجز الهائل في ذلك الدور الذي تؤديه القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث أصبح التحدي المستقبلي لتنمية الموارد البشرية في هذه الدول في العقد الحالي، أي عقد التسعينات، كبير وتتطلب مواجهتها العديد من الجهود، يأتي في مقدمتها إجراء مراجعات شاملة لنظم التعليم

العام والعالي والمهني، بغرض تغيير مساره بداية من تحجيم أعداد الخريجين ممن لا تتوافق قدراتهم وتخصصاتهم مع متطلبات التنمية، حاضرا ومستقبلا، من حيث الكم والكيف على حد سواء، ومن ثم فإن الدراسة توصي «بأن تتمكن الجامعات والمعاهد التقنية من مراجعة سياساتها وبرامجها ومناهجها التعليمية والبحثية وتوجهاتها من حيث الكم والكيف لتحقيق الأهداف المعقودة عليها في تنمية الموارد البشرية في خلق الكوادر الوطنية القادرة على المساهمة الجادة، غير الهامشية».

— على دول مجلس التعاون الخليجي «اتباع سياسة التجنيس الانتقائي الذي يقتصر على فئات مهنية معينة لتخفيف حدة العجز الذي تعاني منها القوى العاملة المواطنة في هذا النوع من المهن»، خاصة أن إعداد هذا النوع من القوى العاملة يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من جانب، وإلى المزيد من هدر المال من جانب آخر.

— الغمل على حدوث تغيير أساسي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي السائد في دول المنطقة بحيث «يتحمل القطاع الخاص جزءا مهما من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للعمالة الوافدة، خاصة ما يتعلق منها بالخدمات الصحية والتعليمية». إذ أن هذا القطاع أي القطاع الخاص كان له دوره الأساسي وما زال في تعاظم تدفق القوى العاملة الوافدة، خاصة غير العربية منها إلى دول المنطقة.

— على وسائل الإعلام المختلفة في دول المنطقة «الاهتمام بنشر التوعية بين أفراد المجتمع بحظر الاعتماد الكلي والمطلق على الخادmates والمربيات الأجنيات»، بالإضافة إلى ذلك على الجهات الرسمية المسؤولة عن استقدام هذا النوع من العمالة إصدار الأنظمة واللوائح التي تحد من انتشار هذه الظاهرة، بحيث يتم تنظيم عملية استقدامهم وقصرها على الأسر المحتاجة لها بالفعل، وفي أصيق الحدود، على أن تكون الخادمة أو المربية الأجنبية بمستوى مناسب من التعليم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم سعد الدين، آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة، بحث قدم في ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي المنعقدة في الكويت خلال الفترة من ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٣، بإشراف مركز دراسات الوحدة العربية بجامعة الدول العربية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، بيروت ١٩٨٣.
- الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية ١٩٨٧، العدد الثاني، الرياض ١٩٨٧.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القوى العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحث قدم في اجتماع الخبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية المنعقد في الكويت خلال الفترة من ٢٥ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٥، بإشراف المعهد العربي للتخطيط في الكويت، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك ١٩٨٦.
- الجهاز المركزي للإحصاء برئاسة مجلس الوزراء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨، العدد الثامن، دولة قطر في يوليو ١٩٨٨.
- المديرية العامة للإحصاءات الوطنية بالأمانة العامة لمجلس التنمية، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٧، الإصدار السادس عشر، سلطنة عمان في ديسمبر ١٩٨٨.

— بدر عمر العمر، الأسباب الحقيقية لظهور بروز ظاهرة استخدام المربيات الأجنيات وانتشارها في دول الخليج العربي، ظاهرة المربيات الأجنيات «الأسباب والآثار»، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد العاشر، مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، البحرين في أغسطس ١٩٨٧.

— بشير دعبلة، الهجرة وأثرها الاجتماعي في المملكة العربية السعودية والكويت، النشرة السكانية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الـ (٢٩)، نيويورك ١٩٨٦.

— ج. س. بيركس، ث. أ. سينكلير، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت ١٩٨٠.

— ج. س. بيركس، ث. أ. سينكلير، الهجرة الدولية المعاصرة وتنمية الموارد البشرية في المنطقة العربية: الخلفيات وقضايا السياسة العامة، السكان والتنمية في الشرق الأوسط، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بغداد ١٩٨٥.

— جهينة سلطان سيف العيسى، آثار البترول على الأسرة العربية، ورقة قدمت في ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي المنعقدة في الكويت خلال الفترة من ١١ - ١٥ يناير ١٩٨١ بإشراف المعهد العربي للتخطيط في الكويت والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية، الكويت ١٩٨١.

— جهينة سلطان سيف العيسى، التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة، بحث قدم في ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت خلال الفترة من ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٣، بيروت ١٩٨٣.

- حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، قطر ١٩٨٢.
- حسن الخياط، المدينة العربية الخليجية، منشورات الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، قطر ١٩٨٨.
- حسين الرفاعي، الآثار الاجتماعية والتربوية والأمنية للمريبات الأجنبية على الأسرة والمجتمع، ظاهرة المريبات الأجنبية، الأسباب والآثار، سلسلة الدراسات الاجتماعية بالدول العربية والخليجي، البحرين في أغسطس ١٩٨٧.
- خلف أحمد خلف، سمات وخصائص المريبات الأجنبية في أقطار الخليج العربي، ظاهرة المريبات الأجنبية، «الأسباب والآثار»، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد العاشر، مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية والخليجية، البحرين في أغسطس ١٩٨٧.
- رياض طbare، السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي، النشرة السكانية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الـ (٢٠)، نيويورك ١٩٨١.
- عبدالباسط عبدالمعطي، آثار العمالة الأجنبية على التآلف الاجتماعي، بحث قدم في ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي المنعقدة في الكويت خلال الفترة من ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٣، بإشراف مركز الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت ١٩٨٣.
- عبداللطيف يوسف الحمد، رؤية مستقبلية لاقتصاديات التسعينات في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة للحوار في إطار الموسم الثقافي الأول لمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩.

- عبدالمهدي محمد العوضي، خطط التنمية بين التخطيط والتنفيذ، (تجربة الكويت)، بحث قدم في ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي التي أشرف عليها كل من الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المنعقدة في الكويت خلال الفترة من ٢٥ - ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦.
- علي الكواري، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الإصدارات الخاصة، إصدار رقم (١٠)، الكويت ١٩٨٣.
- مجلس التنمية، الأمانة الفنية، المديرية العامة للإحصاءات الوطنية، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٧، الإصدار السادس عشر، سلطنة عمان، في ديسمبر ١٩٨٨.
- مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٨٦، البحرين في ديسمبر ١٩٨٧.
- محمد العوض جلال الدين، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية، بحث قدم في اجتماع الخبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، المنعقد في الكويت خلال الفترة من ٢٥ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٥، بإشراف المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٦.
- محمد عزيز، أنماط الإنفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٩.
- محمد متولي، محمود أبو العلا، جغرافية الخليج، الخليج العربي، خليج

عُمان ودول شرق الجزيرة العربية، الكويت ١٩٨٥ .

— نورة الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)،
حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة السابعة
والخمسون، الكويت (١٩٨٩/٨٨) .

— وزارة الإعلام، سلطنة عُمان ١٩٨٩ .

— وزارة الإعلام والثقافة، دولة الإمارات العربية المتحدة، خمسة عشرة عاما
على طريق البناء والتقدم، أبوظبي ١٩٨٧ .

— وزارة التخطيط، الإدارة العامة لشئون التخطيط، إدارة التخطيط
الاجتماعي، ظاهرة انتشار الخدم وآثاره الاجتماعية على الأسرة الكويتية
والمجتمع، دراسة ميدانية، الكويت في سبتمبر ١٩٨٣ .

— وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن
والمشآت ١٩٨٥، التعداد العام للسكان، الجزء الثالث، الكويت فبراير
١٩٨٦ .

— وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية
١٩٨٣، العدد العشرون، الكويت في نوفمبر ١٩٨٣ .

— وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية
١٩٨٨، العدد الخامس والعشرون، الكويت في نوفمبر ١٩٨٨ .

— وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية
١٩٨٦، العدد الحادي عشر، أبوظبي ١٩٨٦ .

— وزارة التخطيط، إدارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة
الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي ١٩٨٧ .

ثانيا: المراجع غير العربية :

- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, Demographic and Related Socio- Economic Data Sheets for Countries of the Economic and Social for Western Asia as assessed in 1986, No.5, Baghdad, 1987.
- Birks, J.S. and Sinclair, C.A. Saudi Arabia and the Libyan Arab Jamahiriya: The Key Countries of Employment, World Employment program research, Working Paper, Geneva 1979, ILO (WEP 2-26] WP 30).
- World Bank, World Development Report 1987, Washington D.C. 1987.

فهرس الجداول

- ١ - التطور العددي والنسبي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي بحسب الجنسية (١٩٧٠ - ١٩٨٥) ٩
- ٢ - تطور توزيع القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي بحسب الجنسية للأعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ١٦
- ٣ - نسبة تركز القوى العاملة بدولة الكويت بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية في عام ١٩٨٦ ٢٢
- ٤ - نسبة تركز القوى العاملة بدولة قطر بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية في عام ١٩٨٦ ٢٣
- ٥ - نسبة تركز القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية في عام ١٩٨٦ ٢٤
- ٦ - نسبة تركز القوى العاملة بدولة البحرين بحسب القطاع الاقتصادي والجنسية في عام ١٩٨٦ ٢٥
- ٧ - التطور العددي والنسبي للقوى العاملة في القطاع الحكومي بحسب الجنسية في سلطنة عمان خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٧ ٣١

فهرس الأشكال البيانية

- ١ - التطور النسبي للسكان المواطنين وغير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥ ١٠
- ٢ - التطور النسبي للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ ١٧
- ٣ - نسبة تركز القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر عام ١٩٨٦ ٢٦
- ٤ - نسبة تركز القوى العاملة الإجمالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر في عام ١٩٨٦ ٢٧
- ٥ - التطور النسبي للقوى العاملة في القطاع الحكومي حسب الجنسية في سلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٧ ٣٢

